جامعة حماه

كلية الهندسة الزراعية

السنة الرابعة – قسم الاقتصاد الزراعي

مقرر

النظرية الاقتصادية

Economic Theory

(نظري)

الدكتور: منذر الحاج

الفصل الأول: ٢٠١٨ – ٢٠١٩

علم الاقتصاد:

يُعنى علم الاقتصاد بالمشكلة الاقتصادية والتي تتلخص بمسألة التوفيق بين حاجات الإنسان غير المحدودة، والموارد الاقتصادية المحدودة، ودراسة هذه المشكلة تتطلب تحديد مفاهيم اقتصادية عدة، مثل ندرة الموارد، وإمكانيات الإنتاج، وتكلفة الفرصة البديلة، وكفاءة الإنتاج من الناحية الاقتصادية، وغير ذلك، وبالتالي فإن موضوعات النظرية الاقتصادية هي موضوعات:

١– نظرية الإنتاج أي (تكاليف إنتاج، عناصر إنتاج، قوانين إنتاج)

٢– نظرية السعر، وقوانين السوق (نظرية العرض والطلب)

٣– نظرية الطلب الكلي، والاستثمار، والدورة الاقتصادية

٤– النظرية النقدية والمالية، والتضخم

٥– نظرية التجارة، والديون، وميزان المدفوعات

ويُشكل الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني أحد أنساق العملية الاقتصادية في المجتمع، لذلك يتطلب الأمر دراسة هذه العملية من منظور علمي، ولا سيما أن القطاع الزراعي يُشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني في الدول النامية.

فدراسة العملية الاقتصادية تبدأ من تحديد المشكلات التي تظهر من خلال الفجوة بين حاجات الإنسان غير المحدودة، وبين الموارد المحدودة. وفي واقع الأمر فإن النظرية الاقتصادية ينصب اهتمامها على دراسة الموارد المتوفرة وكيفية استغلالها من أجل تلبية الحاجات المتنامية والمتغيرة وفق تغيير ذوق المستهلك، ولا سيما ما يتعلق منها بالقطاع الزراعي من صناعات غذائية وصناعة الملابس، وغير ذلك.

والدراسات الاقتصادية حاولت إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية من خلال آليات توزيع الموارد المتوفرة على مواقع الإنتاج، أي تخصيص الموارد Resources Assignment مع الأخذ بعين الاعتبار مشكلة الندرة (Scarcity) للعديد من الموارد، ومشكلة الاختيار (Choice) أي المفاضلة بين البدائل، فضلاً عن مشكلة ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين التي تؤثر على منحنى الطلب الكلي.

ولهذا فإن منحنى إمكانية الإنتاج يؤشر على عدم الثبات بسبب تأثره بتفضيلات الأفراد والمؤسسات، والسياسات الاقتصادية، والطلب على الاستهلاك وغير ذلك.

كما أن الدراسات الاقتصادية تناولت مشكلة تناقص الإنتاجية، وعلاقة ذلك بتزايد تكلفة السلعة البديلة، ومعنى ذلك تشغيل عمالة زائدة عن الحاجة في منشأة اقتصادية معينة أو تشغيل عمالة تفتقر للمؤهلات العلمية والفنية في مشروع معين يؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاج ويظهر هذا الأمر في الزراعة من خلال طبيعة الأرض الملائمة لزراعة محصول معين وتوفر كميات المياه اللازمة للري، فإن أي توسع في المساحة المزروعة دون توفر خصوبة معينة أو مياه ري كافية

يؤدي ذلك إلى تناقص الإنتاجية. أما مشكلة تكلفة السلعة البديلة فتظهر حين نضحي بجزء من إنتاج سلعة معينة لنحصل بالمقابل على وحدات إضافية من سلعة أخرى. مثل إذا كانت تكلفة سلعة زراعية بنسبة ٨% ، وتكلفة سلعة أخرى ١٠% فإذا ربطنا الاختيار بينهما على أساس كلفة التسويق والتغيير في أذواق المستهلكين فقد نحصل على عائد غير ثابت يجعلنا نقع في مشكلة الاختيار بموجب تكلفة الفرصة البديلة. فضلاً عن مسائل أخرى تتعلق بالكفاءة وفق معايير الجودة، ومشكلة التوفيق بين الهدف الاجتماعي والهدف الاقتصادي من إنتاج سلعة معينة، ومسألة التخصص وإمكانية الاستفادة من الميزة النسبية للسلعة أو المنتج المعين.

فالتقدم التقني والتكنولوجي قد أدى إلى نمو في إمكانيات الإنتاج وتنوعه، وزيادة عدد الموارد والناتج من السلع والخدمات، وتوليد فرص إنتاج كثيرة.

الاقتصاد السياسي: (Political economic) الذي يُعنى بعلم السلوك الاقتصادي البشري، أي إنه علم يدرس القوانين الاقتصادية، كقانون العرض والطلب والأسعار والسوق، وقانون الغلة. ويدرس النظريات الاقتصادية، كنظريات الإنتاج والإيرادات والنفقات، والناتج القومي، والدخل القومي. وكذلك يدرس السياسات المالية وأدواتها، والسياسات النقدية وأدواتها، كما أنه يدرس التوازن والخلل في ميزان المدفوعات والديون، فضلاً عن دراسته للعلاقات الاقتصادية الدولية والمنظمات الاقتصادية الدولية، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة الدولية، وغير ذلك من الاتفاقيات الاقتصادية الدولية.

السياسة المالية: (Financial policy) وتُعنى بوسائل المالية العامة للدولة، كالإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة، بهدف تحديد السياسات الاقتصادية التي تريد الحكومة انتهاجها، بغية تحقيق أهداف اجتماعية مثل تحقيق التوازن بين الدخول والثروات بواسطة الضرائب، وتحديد النسل بواسطة حوافز مالية معينة، والتخفيف من استهلاك الكماليات بواسطة رفع الضرائب على استيرادها. كما تريد الحكومة من السياسة المالية تحقيق أهداف اقتصادية، كالحدّ من التضخم النقدي الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقد الوطني، وتوجيه عناصر الإنتاج نحو الفروع الإنتاجية (زراعة – صناعة – تجارة – خدمات) التي تريد تطويرها، وحماية الزراعة والصناعات الوطنية بواسطة حوافز ضريبية، وتخفيض معدلات البطالة، وتمويل النفقات الحكومية، وتمويل المشاريع التنموية الإنتاجية والخدمية.

السياسة النقدية: (Monetary policy)، وهي مجموعة الإجراءات والقواعد التي تتبعها الحكومة بغرض التحكم بعرض النقود والطلب عليها بواسطة أدوات تُسمى بأدوات السياسة النقدية بغية تحقيق أهداف اقتصادية، ومن هذه الأدوات:

١ – **التحكم** بالسقوف الائتمانية.

٢ – **التحكم** بمعدل الخصم الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية، ويعني ذلك اقتطاع نسبة معينة (فائدة مقتطعة مسبقاً) على كل عملية نقدية يقدمها البنك المركزي إلى البنوك التجارية على شكل قروض، الأمر الذي يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أو تخفيض نسبة الفوائد المترتبة على القروض المقدمة إلى المواطنين، وذلك حسب نسبة معدل الخصم الذي يفرضه البنك المركزي.

٣ – **فرض** نسبة نقدية احتياطية ملزمة قانوناً على البنوك التجارية.

٤ – التحكم بسعر صرف العملة الوطنية (الوحدات النقدية)، بالنسبة للعملات الأجنبية

٥– **إصدار** الحكومة لسندات الخزينة العامة وبيعها في الأسواق المالية، أو شراء البنك المركزي لها بهدف الحدّ من ظاهرة التضخم النقدي.

والتضخم النقدي: هو اختلال في التوازن بين عرض كمية النقود والطلب عليها في عمليات التداول اليومية في السوق، وبمعنى إضافي هو زيادة في كمية النقد المتداول لدرجة انخفاض قيمة النقد الذي يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الأسعار، وذلك لفترة طويلة نسبياً، لأن الارتفاع المؤقت لأسعار بعض السلع يعود لأسباب أخرى، مثل ارتفاع في تكاليف الإنتاج، أو ارتفاع أسعار المواد المستوردة الداخلة في إنتاج بعض السلع المصنعة وطنياً، ولا ترتبط بوجود حالة تضخمية.

غير أنه مجرد ارتفاع أسعار السلع، لا يُعدّ مؤشراً على التضخم، ما لم يكن التضخم مرتبطاً بارتفاع الأسعار على المستوى العام، بالنسبة للدخل. وعلاج ظاهرة التضخم النقدي تتم بوسائل عدة منها:

١ – وضع قيود على تدفق كمية النقد إلى السوق بواسطة رفع معدل الخصم الذي يقوم به البنك المركزي، الأمر الذي يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع سعر الفائدة، وبالتالي يقلل الطلب على النقود بواسطة سياسة القروض المقدمة للمواطنين.

٢ – تمويل نفقات الحكومة بواسطة الضرائب بدلاً من التمويل بواسطة العجز، والإقلال من النفقات الحكومية.

٣ – رفع إنتاجية وسائل الإنتاج، وعدم رفع الأجور بزيادة تفوق نسبة الإنتاج.

٤ – امتصاص القوة الشرائية للمواطنين بواسطة فرض ضرائب مباشرة على الدخل التصاعدي (الدخل غير المحدود) بهدف الحد من الاستهلاك، وبالتالي انخفاض مستوى الطلب الكلي.

المبحث الأول: نظرية الإنتاج الدكتور: منذر الحاج

الإنتاج: هو نشاط إنساني يهدف إلى تكييف ما أعطه الطبيعة من ثروات في باطن الأرض وعلى سطحها وفقاً لحاجات الإنسان المتنامية والمتغيرة حسب الزمان والمكان وطبيعة مطالب العيش البشري، وعندما تصبح الموارد الاقتصادية قابلة للاستخدام في العملية الإنتاجية تُسمى (بعناصر الإنتاج)، ويمكن تقسيمها إلى عناصر مادية، وعناصر بشرية. كما أن الإنتاج يتكون من عناصر، تنظمها قوانين اقتصادية، ويترتب على عملية الإنتاج نفقات متعددة من حيث الشكل، ومن حيث الزمن والجهد، ويخرج منه إيرادات إنتاجية.

المطلب الأول: عناصر الإنتاج المادية والبشرية

أولاً – عناصر الإنتاج المادية

وتضم هذه العناصر (الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال) المشاركة في عملية الإنتاج.

١ – **الموارد الطبيعية:** أي الثروات الموجودة فوق سطح الأرض من ماء ونبات وحيوان، أو الموجودة في باطن الأرض من مخزون مائي أو ثروات معدنية وطبيعية متنوعة. كما تشمل الموارد الطبيعية من بحار وأنهار وطاقة متحركة، أي أن الموارد الطبيعية تعني كل مادة أولية موجودة في الطبيعة ولم تمسها أيدي الإنسان، **وتتمتع الموارد الطبيعية بالخصائص الآتية:**

تتميز الموارد الطبيعية بأنواعها عامة، والأرض الزراعية بصفة خاصة بعدد من الخصائص أبرزها:

آ – الثبات النسبي لكمية الموارد الطبيعية: أي أنه من الصعوبة بمكان تغيير الموارد الطبيعية من الناحية الكمية مقارنة بعنصري رأس المال وقوة العمل. وغالباً هذه الصعوبة تجعل من مالكي الموارد الطبيعية يتمتعون بمركزية احتكارية، ولهذا نجد أن الدولة تتمتع بالمركزية الاحتكارية بوصفها مالكة للسلطة العامة باسم الشعب الذي يملك هذه الموارد، مثل (نفط – غاز – ثروات طبيعية أخرى كالذهب والحديد وغير ذلك – أنهار، بحيرات)، وتقوى المركزية الاحتكارية حسب الزيادة في عدد السكان وزيادة الطلب قياساً على ما توفره هذه الموارد من مواد أولية، وطاقة، وأرض صالحة للزراعة.

ب – عدم وجود نفقة لإنتاج الأرض بحالتها الطبيعية: أي أن الحصول على منافع من الأرض بحالتها الطبيعية لا يُقابلها دفع سعر مثل نباتات البرية التي تأكلها الماشية وينتفع بها الإنسان دون تكاليف يدفعها الإنسان لإعادة دورة الإنبات، أو الاستفادة من مياه جارية (كالينابيع والأنهار) على سطح الأرض في الشرب والري دون دفع سعر لقاء هذه الفائدة.

وتتميز الأرض كمورد طبيعي باستمرار استغلالها من قبل الإنسان، حتى لو لم يتحقق منها فائض في الإنتاج له قيمة تزيد عن قيمة الجهد المبذول أو الرأسمال المستخدم في الأرض، لأنها مصدر طبيعي لاستمرار الحياة البشرية بغض النظر عن حسابات الربح والخسارة.

ت – عدم تجانس الأرض كمورد طبيعي: أي التفاوت في الخصوبة وصلاحيتها للزراعة بشكل عام أو صلاحيتها لزراعة محاصيل محددة ذات مردود اقتصادي عال، وحسن الموقع في القرب من مصادر الثروة المائية، وعدم التجانس هذا أدى إلى ظهور مفهوم التخصص في الإنتاج.

٢ – رأس المال: ويعني السلع المنتجة التي تدخل في إنتاج سلع أخرى ذات طابع استهلاكي وخدمي، وهنا ينبغي التمييز في مفهوم رأس المال الآتي:

آ – رأس مال فني أو عيني، ويُسمى (الأصول الرأسمالية)، وهي جزء من الناتج الذي لا يُستهلك مباشرة، وإنما يُستخدم في عملية إنتاجية جديدة. وتشمل المواد الأولية، والمواد نصف المصنعة، والمعامل، والآلات بأنواعها المختلفة، والأراضي المستخدمة للبناء والزراعة وغير ذلك مما له صلة بعملية الإنتاج، والمخزون السلعي غير المعروض للبيع. ويأخذ الرأسمال الفني أو العيني وفقاً لدوره في عملية الإنتاج شكلين متميزين هما:

- رأسمال ثابت: يمكن استخدامه في العملية الإنتاجية مرات عدة، بحيث لا تنتهي المنفعة الاقتصادية منها مع تعدد استخدامها ، مثل الأرض الزراعية، والآلات، والمباني.
- رأسمال متداول: يُستخدم في العملية الإنتاجية لمرة واحدة، حيث بمجرد استخدامه لأول مرة يفقد منفعته الاقتصادية، مثل البذار، السماد، المبيدات الحشرية وغير ذلك.

ويتميز الرأسمال المتداول عن الرأسمال الثابت بإمكانية نقله من مكان إنتاج معين إلى آخر، كما أنه يتم تقدير كلا الرأسمالين بواسطة (النقود، كالليرة، أو الدولار، أو اليورو..)

ب – رأسمال نقدي: ويشمل النقود المعدنية، والنقود الورقية، والودائع المصرفية. وهو يمثل القوة الشرائية للمنتج والمستهلك، لكن لا يمكن عدّ الرأسمال النقدي أحد عناصر الإنتاج، لكونه أداة تعبير عن الرأسمال العيني.

ت – الرأسمال الحسابي: ويمثل مجموع الأموال لمشروع من المشاريع، بما في ذلك قيمة الاهتلاك السنوي للعناصر الداخلة في المشروع المعرضة للتلف وانخفاض القيمة بسبب الاستعمال مع مرور الزمن. ويقوم أصحاب المشاريع باتباع طريقة الخصم الحسابي من ناتج الانتفاع السنوي من أجل المحافظة على قيمة الرأسمال وتُسمى (بأقساط الاهتلاك)

ث – رأسمال قانوني: وهذا النوع من الرأسمال يضمن حقوق مالك المشروع في الإنتاج والعمل والتسويق والتشغيل، بمعنى آخر (حفظ حقوق الملكية بالقانون).

ج – الرأسمال العام: ويمثل حقوق الانتفاع من الملكية العامة للمجتمع، ويُسمى بالرأسمال الاجتماعي، مثل الطرق العامة، والجسور، محطات توليد الطاقة، السدود، المدارس والجامعات.

كيف يتكون الرأسمال ؟ يتكون من عمليتين هما:

آ – الادخار: ويعني اقتطاع جزء من الدخل وعد إنفاقه وادخاره في المصرف أو في بنك معين.

ب – الاستثمار: ويلي الادخار بواسطة شراء حصة من مشروع ما، أو توسيع المشروع القائم أو شراء أسهم وسندات (أوراق مالية)، ويتوقف الاستثمار على نسبة سعر الفائدة، وعلى الكفاية الحدية لرأس المال، أي الربح المتوقع من استثمار وحدة إضافية من الرأسمال.

ثانياً – عناصر الإنتاج البشرية:

يُعد العمل أهم عنصر من عناصر الإنتاج، وهو مرتبط بعنصر التنظيم والإدارة.

١ – عنصر العمل: حيث لا يمكن الحصول على خدمة أو سلعة (إنتاجية أو استهلاكية) بلا عمل بالمفهوم الاقتصادي، فالأرض لا تُنتج إنتاجاً وفيراً يتحول إلى سلع بلا جهد إنساني واع وموجه وهادف. ويمكن تحليل مفهوم العمل بالمدلول الاقتصادي إلى:

آ – الجهد الإنساني الواعي الهادف، وهذا يتطلب دراسة وتعلم وتخصص واكتساب مهارات وخبرات ومعارف علمية، سواء كان هذا الجهد عضلياً أو فنياً أو فكرياً.

ب – تقسيم العمل، الذي يؤدي إلى التخصص واكتساب المهارة، وسرعة الإنجاز.

المطلب الثاني: قوانين داخلة في عملية الإنتاج

إذا كانت مدخلات عملية الإنتاج كافة تعمل بنسب متساوية، فغالباً ما تكون الزيادة في نسبة الإنتاج الكلي شبه مضمونة. مثل قيام منتج زراعي بإضافة مساحة جديدة من الأرض تتناسب مع زيادة في قوة العمل (عمال زراعيون)، وكذلك زيادة في الرأسمال العيني، فغالباً ما تكون الزيادة في إنتاجية الأرض والعمل شبه مضمونة. لكن الإشكالية تكمن في زيادة عناصر الإنتاج بنسب غير متساوية، مثل زيادة عدد العمال مع افتراض ثبات عناصر عينية معينة (مياه الري، البذور، الآلات ...) هنا تكون مخرجات عملية الإنتاج قابلة للزيادة أو النقصان حسب مراحل **الإنتاج الكلي**. فقد يزداد الإنتاج في مرحلة أولى لكنه يتناقص في المرحلة الثانية.

فهذه المتغيرات تحكمها قوانين تُسمى **بقوانين الغلة (قانون تزايد الغلة، وقانون تناقص الغلة)**، ولفهم طبيعة هذه القوانين لابدّ من فهم بعض المصطلحات المرتبطة بها وهي:

- مفهوم الناتج الكلي: وهو إجمالي كمية الإنتاج من سلعة محدد أو محصول محدد بسبب استخدام كمية معينة من أحد عناصر الإنتاج خلال فترة زمنية محددة.
- مفهوم الناتج الحدي: وهو الزيادة الحاصلة في الناتج الكلي، الناجمة عن استخدام وحدة إضافية من عنصر معين من عناصر الإنتاج.
- الناتج المتوسط: وهو حاصل قسمة الناتج الكلي على عدد وحدات عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج، أو هو ما يُصيب الوحدة الواحدة من عناصر الإنتاج من إجمالي الناتج الكلي.

لكن انطباق قوانين الغلة على عملية الإنتاج يحتاج إلى شروط عدة أهمها:

١- أن يشمل التغيير عنصراً واحداً فقط من عناصر عملية الإنتاج، مع ثبات باقي العناصر

٢- أن تكون الوحدات المضافة من عنصر الإنتاج المتغير ذات كفاءة واحدة.

٣- أن تبقى العوامل الفنية المتعلقة بعملية الإنتاج ثابتة.

وبعد التعرف على بعض المصطلحات، وشروط انطباق قوانين الغلة، نأتي لدراسة هذه القوانين:

أولاً – قانون الغلة المتزايدة:

لنفترض أن **الوحدات المضافة** في عنصر واحد فقط من عناصر عملية الإنتاج، وهو عنصر **(العمل)**، فقانون تزايد الغلة يظهر في المرحلة الأولى من مراحل عملية الإنتاج على شكل تزايد في الناتج الكلي بمعدل متزايد عن الزيادة الكمية المستخدمة في عنصر العمل. فزيادة وحدة إضافية /أي إضافة (عامل زراعي واحد) على سبيل المثال في مشروع زراعي معين/، تؤدي إلى زيادة في الناتج الكلي، وهكذا كلما أضفنا عامل زراعي جديد تحصل زيادة إضافية على الناتج الكلي.

ويُلاحظ تزايد في الناتج الحدي والمتوسط في المرحلة الأولى مع استخدام وحدات إضافية إلى عنصر واحد من عناصر الإنتاج.

وتفسير ذلك: هو أن تزايد الغلة في هذه المرحلة، سببه حاجة الإنتاج إلى وحدات إضافية على عنصر من عناصر الإنتاج وصولاً إلى التشغيل الكامل في طاقة الإنتاج ليصل إلى مستوى الثبات. **أي كلما أضفنا وحدة جديدة إلى عنصر الإنتاج المتغير، أدى ذلك إلى رفع مستوى تشغيل العوامل الثابتة، ومن ثم نحصل على تزايد في الناتج الكلي بكميات متزايدة.**

ثانياً – قانون الغلة المتناقصة:

كما أن قانون الغلة المتزايدة يظهر في المرحلة الأولى من مراحل عملية الإنتاج، فإن قانون الغلة المتناقصة يظهر في المرحلة الثانية من مراحل عملية الإنتاج عند زيادة الكمية المستخدمة من وحدات إضافية من عنصر الإنتاج المتغير، وهذا يعني إن الوحدة المضافة الأخيرة أحدثت إضافة أقل على الناتج الكلي من الوحدة المضافة التي سبقتها، وهكذا كلما أضافنا وحدة إضافية على عنصر متغير بعد وصول الناتج الكلي إلى **الكفاية الحدية**، يحصل **تناقص** في **الزيادة** على الناتج الكلي.

ففي المرحلة الثانية من مراحل الإنتاج فإن **الناتج المتوسط** يستمر في الزيادة إلى مستوى معين من العملية الإنتاجية ثم يثبت وبعدها يبدأ بالتناقص، وتفسير ذلك يعني أن التخصص الوظيفي وتقسيم العمل قد وصلا إلى الحد الأقصى بحيث أية وحدة إضافية على العنصر ستؤدي إلى تناقص في الزيادة التي كانت تحصل على الإنتاج الكلي.

أمّا في المرحلة الثالثة من مراحل الإنتاج يصبح الناتج الحدي سالباً، والناتج المتوسط في نقصان عندها يتناقص الإنتاج الكلي، إذ لا تؤدي الزيادة في أية وحدة إضافية على عنصر الإنتاج المتغير إلى أي زيادة في الناتج الكلي، فالعدد الزائد من العمال في العملية الإنتاجية هذا يعني إن عدد من العمال غير مشارك في الإنتاج في الوقت نفسه يحصلون على حصة من الإنتاج كأجور من حساب الناتج الكلي. وتجدر الإشارة إلى أن قانون الغلة المتناقصة يعمل على مستوى الناتج الحدي والمتوسط أي في الزيادة المضافة على الناتج الكلي وليس على الناتج الكلي.

المطلب الثالث: المشروعات الاقتصادية

تنقسم المشروعات الاقتصادية إلى أنواع بحسب طبيعة القطاع الاقتصادي (مشروع صناعي، مشروع تجاري، مشروع زراعي)، كما يمكن تقسيم المشروعات وفقاً لطبيعة الملكية (مشروعات خاصة أو شركات استثمار، مشروعات عامة، مشروعات مشتركة، مشروعات تعاونية)

أولاً – المشروعات العامة: لقد أخذت المشروعات العامة صفة القطاع العام الاقتصادي مع تطور وظائف الدولة، وتنقسم هذه المشروعات إلى ثلاثة أنواع:

١ – مشروعات الاستغلال المباشر: وتقوم الدولة بتقديم رأسمال المشروع وتتولى إدارته من قبل موظفيها وهي وحدها تتحمل الربح والخسارة في المشروع. ولا تتمتع هذه المشروعات بشخصية اعتبارية مستقلة عن الدولة، بل تندمج إيراداتها ونفقاتها في الموازنة العامة للدولة.

٢ – الامتياز: أي أن السلطة العامة تعهد مشروع ما إلى فرد أو شركة ما باستغلال مرفق عام ذو طابع اقتصادي لمدة معينة من الزمن وق شروط متفق عليها ضمن ما يُسمى (بعقد الامتياز) الذي بموجبه تحصل الدولة على امتياز حق فسخ العقد إذا وجدت من مصلحة الدولة القيام بذلك نظراً لمستجدات سلبية طرأت على المشروع والمتعاقد خالف شروط العقد، أو حق استعادة المشروع بعد انقضاء مدة العقد. بوصف الدولة تمتلك سلطة قانونية عامة تخولها الحفاظ على المصلحة العامة.

ثانياً – المشروعات المشتركة: وتعني مساهمة الدولة أو أحد أشخاص القانون العام (هيئة عامة أو مؤسسة عامة) في رأسمال مشروع ما أو في إدارته بالمشاركة مع فرد أو شركة خاصة. ومن ميزات هذا النوع من المشروعات التخلص من البيروقراطية الإدارية الحكومية، وضمان حصول الدولة على أرباح.

ثالثاً – المشروعات التعاونية: كالجمعيات التعاونية الفلاحية، والجمعيات التعاونية الاستهلاكية من أجل التخلص من الوسطاء التجاريين بين المنتج والمستهلك، لكن الجمعيات التعاونية الإنتاجية تختلف عن باقي أنواع الجمعيات التعاونية بتأمين مستلزمات الإنتاج للمنتسبين لها، وتأمين التمويل المالي وتسويق المنتجات وغيرها من الخدمات الأخرى.

رابعاً – المشروعات الاستثمارية: حيث تطور مفهوم الملكية الخاصة للمشروعات من حيث **الفصل بين الملكية والإدارة**، ومن حيث طبيعة التكوين البنائي للمشروعات. وتنقسم المشروعات الاقتصادية الخاصة إلى:

آ – **شركات الأشخاص:** التي تتكون ملكيتها من مجموعة أشخاص يعرفون بعضهم البعض مثل شركات التضامن، وشركات التوصية البسيطة. وهي شركات تتألف من شخصين فأكثر ولا يتعدى عدد الأعضاء الشركاء عن خمسين شريك، ولها نظام عمل إداري ومجلس إدارة مؤلف من الأعضاء الشركاء، وتُدار من قبل أعضائها الشركاء.

ب – شركات أموال: التي لا تكون شخصية الشريك في المشروع محل اهتمام باقي الشركاء، لأنها تقوم على **الاعتبار المالي** وليس على **الاعتبار الشخصي**، مثل شركات التوصية بالأسهم، وشركات ذات مسؤولية محددة، وشركات مساهمة التي تُعد من أهم شركات الأموال لكون انتشارها يتعدى الحدود الوطنية للدولة و قد تشمل مساهمين من دول أخرى، وأهم ما يميزها هو الفصل بين الإدارة وبين ملكية الأموال. فالمساهمين ليسوا بمالكين للشركة وليسوا بمنظمين لعملها وإدارتها.

والجدير ذكره إن شركات الأموال لا تعرض بضائع وسلع ذات أصول حقيقية كما في السوق التجارية التقليدية، وإنما تتعامل بالأوراق المالية لذلك تحتاج إلى سوق من نوع مختلف وهي **(سوق الأوراق المالية)** المعروفة باسم **(البورصة)**، وتُقسم سوق الأوراق المالية إلى قسمين:

١ – السوق الأولية (سوق الإصدار): وهي سوق تتولى حفظ السيولة النقدية للمساهمين (مصارف – شركات تامين)، وتقوم بتحويل السيولة النقدية المودعة فيها إلى أسهم.

٢ – السوق الثانوية (سوق التداول بالأوراق المالية)، وتتولى عملية البيع والشراء للأسهم والسندات، وتقوم بتسجيل عضوية الشركات والمؤسسات والهيئات الاقتصادي، وتثبيت بياناتها، ويتولى إدارتها مجلس إدارة منتخب من الجمعية العمومية للبورصة التي تضم الأعضاء المسجلين في عضويتها.

وللبورصة قواعد قانونية وفنية وإدارية تحكم وجودها ونشاطاتها وأدائها، وتعمل وفق قانون المنافسة الحرة بواسطة (العرض والطلب)، وللبورصة مؤشرات أسهم تُستخدم كمقياس على الأداء الاقتصادي، كما أن الزبائن في سوق الأوراق المالية معرضين للربح والخسارة، وهي ذاتها معرضة لأعمال المضاربة بسبب استغلال جهل بعض المستثمرين بالسوق، وقد تتعرض السوق للانهيار عند تصل أعمال المضاربة إلى رفع أسعار الأسهم إلى مستويات غير منطقية وجني أرباح خيالية.

اتجاهات المشروعات:

لقد تطورت اتجاهات المشروعات حسب تطور النظم الاقتصادية في العالم من حيث تخصصها، وموطنها، وتركزها، وتكتلها.

١– تخصص المشروعات الاقتصادية: لم يعد النشاط الاقتصادي للمشروعات متعدد لأكثر من إنتاج صنف أو سلعة أو محصول بآن واحد، بل تتجه المشروعات نحو التخصص في إنتاج صنف صناعي معين أو إنتاج سلعة معينة ويُسمى ذلك **(بالتخصص الأفقي)** بل أصبحت المشروعات تتجه نحو التخصص في إنتاج جزء معين من منتج محدد أو محصول زراعي، ويُسمى **(بالتخصص الرأسي)**، مثل تخصص مشروع صناعي ما في حلج الأقطان ومشروع آخر يتخصص في الغزل وهكذا...

٢– توطين الإنتاج: أي ربط المشروعات الصناعية بأماكن تواجد المواد التي تتوفر فيها المواد الأولية أو النصف مصنعة أو في أماكن زراعة محصول معين، مثل إقامة معمل للسكر في مكان زراعة الشوندر السكري. وذلك لمراعاة القرب والتوفير في كلفة الإنتاج، ومراعاة تقلبات الطبيعة والظروف المناخية، فضلاً عن اكتساب العمال في منطقة المشروع مهارات العمل.

٣– التركز: أي تجميع المشروعات الصناعية والزراعية المتخصصة في منطقة صناعية أو زراعية معينة لتحقيق التكامل في الإنتاج بين المشروعات، مثل إقامة مشروعات متخصصة بمنتجات القطن (حلج – غزل – صباغة – وغير ذلك) في أماكن زراعة محاصيل القطن.

٤ – التكتل: وهو مظهر رأسمالي احتكاري في المشروعات الغرض منه تخطي الحدود القومية للمشروعات الاقتصادية، وتخطي منافسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق أكبر ربح ممكن، وتُعرف التكتلات للمشروعات الاقتصادية باسم:

آ – الكارتل: تجمع مشاريع عدة متخصصة بإنتاج صنف معين أو سلعة معينة في تكتل احتكاري واحد، مع احتفاظ كل مشروع بشخصيته الاعتبارية، ومن أشكال الكارتل (كارتل التحكم بالأسعار – كارتل التحكم بكمية الإنتاج – كارتل مزدوج بين التحكم بالأسعار والتحكم بكمية الإنتاج أي إنه كارتل التحكم بالسوق)

ب – الترست: ويتميز عن الكارتل باختفاء الشخصية الاعتبارية للمشروع الاقتصادي والاندماج بمشروع احتكاري من الناحيتين القانونية والاقتصادية، ويُصبح المشروع عبارة عن **شركة قابضة** Holding Company مهمتها الاستيلاء على الأسهم جميعها للشركات المتفرعة عنها التي تُسمى بالشركات التابعة التي تفقد استقلالها الاقتصادي وتحتفظ بشخصيتها القانونية واسمها التجاري، إذ تضع الشركة الأم (القابضة) خطط الإنتاج وسياسات التسويق، وقد ظهر أو ترست عام ١٨٧٢ لشركات البترول في الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الرابع: نفقات الإنتاج وإيراداته

للحصول على خدمات عناصر الإنتاج في المشروع، لا بدّ من أن يُقابل ذلك تكاليف (نفقات)، من أجل الحصول على منافع (إيرادات). وإن فرضنا أن تكاليف الإنتاج هي كمية من النقود تُنفق على مشروع ما مقابل الحصول على إيرادات من النقود (كأرباح)، فهذه النظرة غير علمية وتحمل طابعاً عاماً لا يُفيد في الحصول على نتائج علمية وحقيقية.

أولاً – نفقات الإنتاج:

يحمل موضوع نفقات الإنتاج أنواع متعددة أهمها:

١ – أثمان عناصر الإنتاج: فالسعر الذي يتطابق مع كلفة عناصر الإنتاج في السلعة يُسمى بالثمن، ويتم التعبير عنه بصورة نقود، ومجموع قيم كلفة عناصر إنتاج مجموع السلع خلال فترة زمنية محددة هو **(إنفاق كلي)**

٢ – تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost: بما أن حاجات المجتمع متغيرة ومتطورة والموارد محدودة قياساً بتنامي الحاجات، فهذا يعني إن إنتاج سلع معينة في مشروع ما، يجب أن يكون مصاحباً للتضحية بسلعة ما والبحث عن إنتاج سلعة بديلة. مثل الاختيار بين صناعة الجلود وصناعة الأحذية كون الجلود المتاحة مقارنة بحاجة المجتمع لا تحتمل وجود نوعين من المصانع المتعلقة بالجلود، وهذا يفترض التضحية بواحدة من هذه الصناعات. فإذا وقع الاختيار على صناعة الأحذية فإن ذلك يرتب نفقة الاختيار أو كلفة الفرصة البديلة، وكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للمُنتج هي مقدار الفائدة التي ضاعت عليه نتيجة عدم استخدامه للموارد التي قد يتحمل سعره نشاط آخر. مثال آخر: زراعة محصول (القمح) بمساحة ١٠٠٠ متر مربع، ومحصول (الشعير) بنفس المساحة، والمزارع ضرورة إضافة عنصر آخر من عناصر الإنتاج، مثل (السماد العضوي)، وهنا نستطيع قياس كلفة الاستخدام على سعر العنصر الجديد على أحد المحصولين لنكتشف قيمة كلفة الفرصة البديلة أي مقدار المنفعة التي ضاعت نتيجة التضحية بأحد المحصولين.

٣ – النفقة الخاصة Private Cost، والنفقة الاجتماعية Social Cost: فالنفقة الخاصة يتكبدها أصحاب المشاريع الفردية وغالباً ما تُقاس بطريقة نفقة الفرصة البديلة. أمّا النفقة الاجتماعية يتكبدها المجتمع من خلال النفقات العامة للدولة على طريقة كلفة الفرصة البديلة أيضاً مثل معالجة الآثار الضارة التي يُحدثها إنتاج معمل السماد الآزوتي، كإقامة محطة **تصفية للمياه الملوثة** التي تخرج من مخلفاته، والمميتة لأسماك البحيرة المجاورة له، والتي تغذي حاجاته من المياه اللازمة لإنتاجه.

٤ – النفقة الثابتة Constant Cost والنفقة المتغيرة Variable Cost: النفقة الثابتة هي التي لا يتغير حجمها مهما كانت التغيرات الحاصلة في حجم الإنتاج، مثل توقف العمال عن العمل

بسبب الإضراب فإن المنتج سيبقى يتحمل التكاليف ولو توقف العمل لفترة معينة عن الإنتاج، أو مثل قلة الطلب على مُنتج زراعي في السوق مثل اهتلاك الآلات، نفقات صيانة، إيجار أرض، أقساط مصارف أو تأمين، أجور عمال. أمّا النفقة المتغيرة هي التي يتغير حجمها بتغير حجم الإنتاج، إذ تنعدم إذا أُبطل عمل المشروع كلياً. والفرق بين النفقة الثابتة والنفقة المتغيرة في الفترة الزمنية القصيرة فقط، في حين كانت الفترة الزمنية طويلة، تتحول النفقات جميعها غلى نفقات متغيرة. وأهمية التمييز بين كلتا النفقتين الثابتة والمتغيرة ترجع إلى حالة انخفاض الطلب على ناتج المشروع وهبوط الأسعار، وهي مرحلة مؤقتة يجب على المشروع تحمّل النفقات الثابتة بغض النظر عن الظروف السائدة طالما أن المشروع قادر على تغطيتها ويمكن تعويض الخسائر في المرحلة التالية. أما إذا كانت الفترة طويلة وانخفض الإيراد الكلي للمشروع من الواجب إغلاق المشروع.

٥ – نفقة متعلقة بزيادة كمية الإنتاج من خلال علاقتها بعناصر الإنتاج زمنياً (دالة الإنتاج): فبعض عناصر الإنتاج يمكن زيادتها بزمن قصير مثل عدد العمال أو ساعات العمل، لكن هنالك عناصر إنتاجية تحتاج لفترة زمنية طويلة نسبياً مثل زيادة مساحة الأرض أو تأمين بعض المعدات، وبالتالي تغيير النفقات هنا مرتبط بعامل الزمن.

ففي الفترة الزمنية القصيرة: لا يمكن للمشروع الاقتصادي أن يغير من طاقته الإنتاجية، لأنه لا يستطيع تغيير من عناصر الإنتاج الثابتة المسؤولة عن تحديد حجم طاقة الإنتاج لأية وحدة إنتاجية، **ويترتب على الفترة الزمنية أنواع من النفقات:**

- النفقة الكلية Total Cost: وهي إجمالي النفقات الثابتة والمتغيرة خلال فترة زمنية محددة.
- النفقة المتوسطة Average Cost: وهي التي يستطيع تحملها المشروع بالنسبة لوحدة واحدة من السلعة المنتجة، أي هي حاصل قسمة النفقة الكلية على عدد الوحدات المنتجة من السلعة خلال فترة زمنية محددة.
- النفقة الحدية Marginal Cost: وهي إجمالي ما يتحمله المشروع من نفقات في سبيل زيادة إنتاجه بمقدار وحدة واحدة (قدرة المشروع على تحمل النفقة على الوحدة الأخيرة من الإنتاج)

ثانياً – إيرادات الإنتاج:

وهي ما يحصل عليه صاحب المشروع من أموال نتيجة بيع السلع والخدمات في السوق. وأنواع الإيرادات هي:

١ – الإيراد الكلي: هو حاصل ضرب الكمية المباعة في السوق بسعر الوحدة الواحدة من السلعة المنتجة.

٢ – الإيراد المتوسط: هو حاصل قسمة الإيراد الكلي على الكمية المباعة.

٣ – الإيراد الحدي: هو عبارة عن الزيادة في الإيراد الكلي نتيجة بيع الوحدة الإضافية الأخيرة من السلعة المنتجة.

وعند دراسة منحنيات الإيراد للمشروع يجب التعرف على نوع السوق إن كان سوق منافسة كاملة. أي أن المشروع يكون واحد من مشاريع عدة كبيرة، لكنها تُنتج كميات ضئيلة وأن السلع متجانسة فإننا نجد أن الإيراد المتوسط (سعر البيع) يتساوى مع الإيراد الحدي.

أي أن : سعر البيع = الإيراد المتوسط = الإيراد الحدي

ترتبط فكرة السعر بفكرة السوق مباشرة، والسوق بالمفهوم التقليدي، هو مكان التقاء البائعين والمشترين، حيث يتحدد سعر السلعة وفق مفاهيم اقتصادية تُسمى (بالعرض والطلب)، ويُقصد بالسعر، معدل استبدال سلعة بسلعة، ويتم التعبير عن قيمة السلعة في السوق بواسطة النقود، وتُسمى (بالقيمة السوقية)، مع أن مفهوم السوق في عصر العولمة الاقتصادية تغير تماماً، إذ أصبح السوق حيث يوجد الإنسان مع تطور تقنيات الاتصال الفضائي والإلكتروني، ووسائل الإعلام، والتعامل الإلكتروني بين الزبائن والمؤسسات والدول، إذ تغيرت طريقة المدفوعات، وعمليات التقاص بين البنوك، وغيرها من المعاملات السوقية.

ودراسة نظرية السعر والسوق تتطلب دراسة مفهوم (العرض الكلي) الذي يُعبر عن عملية عرض كمية السلع بسعر محدد في وقت محدد. وكذلك دراسة مفهوم (الطلب الكلي) الذي يُعبر عن الكمية من السلع التي تشتريها الزبائن في السوق بسعر محدد في زمن محدد.

المطلب الأول: قانون العرض والطلب

أولاً – الطلب: عرف الاقتصاديون الكلاسيكيون الطلب بأنه: كمية السلع التي يستعد المشترون لشرائها بسعر محدد في زمن محدد.

هذا التعريف تقليدي تماماً لأن التسويق لم يعد تقليدياً، بل تدخلت فيه عوامل كثيرة منها وسائل الاتصال والدعاية والإعلان، ولا سيما الإلكترونية، وعمليات البيع والشراء إلكترونياً، وتغير مفهوم السوق، وتطور طبيعة عناصر الإنتاج، واتساع السوق ليشمل حدوده حدود العالم بأكمله، وتطور العلاقات الاقتصادية الدولية في عصر العولمة الاقتصادية، وتطور وظائف المؤسسات المالية، وتنوع عمليات التمويل، والتوسع في التخصصات الاقتصادية وغير ذلك من العوامل.

ومع ذلك فإن للطلب خصائص منها:

- إن الطلب هو طلب كلي يساوي مجموع الطلبات الفردية بأكملها، وليس لعدد محدود الأفراد.
- توفر القدرة الشرائية، والسيولة النقدية للمشترين.
- الطلب هو طلب على منتج بكامله، وليس على بضعة سلع من المنتج.

ولكي تتوفر هذه الخصائص، فيجب أن يكون الطلب خاضع لقانون يُسمى (بقانون الطلب)

وقانون الطلب: هو أن الكمية المطلوبة تتغير بطريقة عكسية مع التغير في السعر.

أي: أنه كلما زاد السعر، كلما قلت الكمية المطلوبة من السلعة. (والعكس صحيح)، كلما انخفض السعر، كلما زادت الكمية المطلوبة.

أي أن منحنى الطلب ينحدر من الأعلى إلى الأسفل، ومن اليسار إلى اليمين معبراً عن العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة.

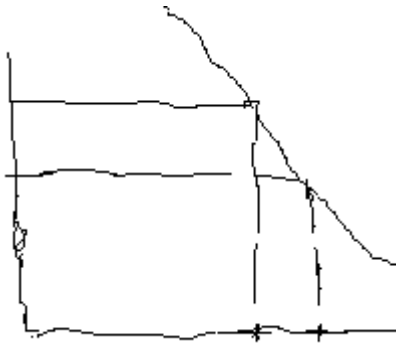

ويعود سبب ذلك إلى الآتي:

- عند انخفاض سعر السلعة يزداد عدد المشترين الذين يملكون قدرة شرائية للسلعة المطلوبة عند السعر الجديد.
- عند انخفاض سعر السلعة تزداد الكمية المطلوبة للمشترين الذين كانوا يملكون قدرة شرائية عند السعر السابق قبل انخفاض السعر.

وهكذا نجد أن منحنى الطلب السابق يُعبر عن متغيرين اثنين هما **(السعر والكمية)**، كما في الشكل. في حين أن متغير **(الكمية)** المطلوبة لا يتوقف على متغير **(السعر)** فقط، وهذا يعني أن هناك **متغيرات دخيلة أخرى تؤثر على قانون الطلب (أي استثناءات)**، ومن هذه المتغيرات الدخيلة:

آ – هناك بعض السلع تزداد فيها الكمية المطلوبة بغض النظر عن مستوى السعر مثل (الذهب) التي يتفاخر الكثير من الناس به من خلال (لبس الحلي) بغض النظر عن الحاجة له.

ب – هناك بعض السلع تزداد فيها الكمية المطلوبة حتى لو ارتفع سعرها، مثل (الخبز)، مقابل تخلي المشترين عن سلعة أخرى أو على الأقل انخفاض الكمية المطلوبة منها، مثل (اللحم) بسبب الحاجة الماسة لسلعة الخبز.

ت – توقعات الناس المستقبلية: سواء **التوقع بارتفاع سعر** سلعة معينة بالارتكاز على مؤشرات معينة، فتزداد الكمية المطلوبة على هذه السلعة بدون أن يرتفع سعرها في السوق على أرض الواقع من أجل تخزينها لوقت الحاجة. أو سواء **بالتوقع بالمزيد من انخفاض سعر** سلعة معينة في المستقبل القريب. حيث يقل الطلب عليها رغم انخفاض سعرها في السوق بشكل حقيقي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هي العوامل المؤثرة في الطلب بخلاف السعر؟

ينبغي التمييز بين:

آ – التغيير في الكمية المطلوبة من سلعة معينة: بسبب التغيير في سعر السلعة ذاتها مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

ب – التغيير في الطلب: الناتج عن تغيير في عامل واحد أو أكثر من العوامل المحددة للطلب مثل:

- تغيير دخل المستهلك وتمكينه من زيادة القدرة الشرائية، حيث يزداد الطلب بقدر زيادة الدخل.
- تغيير أذواق المستهلكين نتيجة إضافة ميزات معينة على سلعة معينة أو نتيجة الترويج الإعلاني.
- تغيير أثمان السلع البديلة. مثل ارتفاع سعر /الرز/ سوف يميل مؤشر الاستهلاك نحو سلعة بديلة أرخص /البرغل/
- ارتفاع أسعار سلع مكملة، مثل ارتفاع سعر المحروقات وزيادة أجور النقل.
- عدد السكان ونوعية الحياة التي يعيشونها وتعدد البيئات الاجتماعية وعادات الاستهلاك.

مرونة الطلب: ويعني مدى استجابة الكمية المطلوبة للتغيير الذي يحدث للسعر، ويمكن قياس درجة مرونة الطلب عن طريق /نسبة التغيير في الكمية المطلوبة/ **مقسومة** على /نسبة التغيير في السعر.

ثانياً – العرض: يجب التمييز بين:

آ – العرض الفردي (شخص أو مشروع) وهو كمية السلع التي تُعرض في السوق عند سعر محدد في زمن معين.

ب – العرض الكلي: هو كمية السلع المعروضة في السوق لعدد من المشاريع تُنتج ذات السلعة عند سعر محدد في زمن معين.

نستنتج أن عامل الزمن هو عنصر أساسي في مفهوم العرض، لأن التغير في السعر على السلعة المعروضة متعلقة بتغير الزمن. وتخضع عملية العرض لقانون يُسمى **(بقانون العرض):** /الكميات المعروضة تتمدد مع ارتفاع السعر، وتتكمش مع انخفاضه/ أي إنه يقوم على التناسب الطردي بين السعر والعرض، إذ أن ارتفاع ثمن منتوج القطن على سبيل المثال، يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج. ولهذا نجد أن منحنى العرض يتجه من أسفل إلى أعلى، ومن اليسار إلى اليمين، كما في الشكل الآتي:

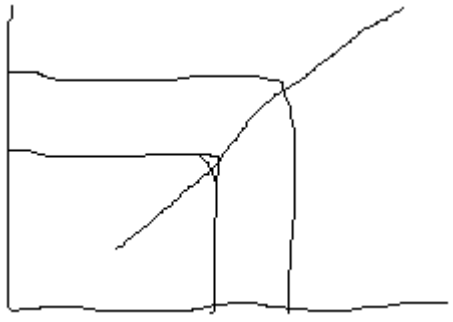

عند النقطة (ب) على منحنى العرض (ع ع) والكمية المعروضة هي (و ك١) عندما كان السعر (و س١) وعندما ارتفع السعر إلى (و س٢) ازدادت الكمية المعروضة إلى (و ك٢)

أماّ الاستثناءات على قانون العرض حين ينكمش العرض رغم زيادة السعر، أو يتمدد بانخفاض السعر، ومن هذه الحالات:

١ – حالة العرض الثابت: تبقى الكمية المعروضة ثابتة مهما تغيرت الأسعار مثل معرض لوحات رسامين راحلين.

٢ – حالة المحافظة على مستوى معين من الدخل: وهنا الكمية المعروضة تزداد رغم انخفاض السعر رغبة في الحصول على دخل وليس الربح.

٣ – حالة المضاربة: إذ يعمد بعض المنتجين إلى زيادة الكمية المعروضة من سلعة معينة في السوق مع استمرار انخفاض سعرها لإخراج المنافسين من السوق.

لكن هنالك فرق بين التغيير في الكمية المعروضة، والتغيير في عرض السلعة:

فالتغيير في الكمية المعروضة: *تغيير يحدث نتيجة التغير في سعر السلعة ذاتها مع بقاء العوامل الأخرى جميعها ثابتة.*

أما التغيير في عرض السلعة: *هو التغيير في عامل واحد أو أكثر من العوامل المحددة للعرض مع بقاء سعر السلعة ذاتها ثابتاً.*

مرونة العرض: هو درجة استجابة العرض للتغير الذي يحدث في السعر.

وقياس المرونة: مرونة العرض = نسبة التغيير في الكمية المعروضة ÷ نسبة التغيير في السعر × الكمية المعروضة.

وتتراوح مرونة العرض الصفر واللانهاية، وإذا كانت المرونة = ١ فإن نسبة التغيير في العرض متكافئ مع نسبة التغيير في السعر. أما إذا كانت (أكبر من الواحد) يكون العرض مرن أي أن التغيير في السعر يؤدي إلى تغيير في الكمية المعروضة. أما إذا كانت (أصغر من الواحد) يكون العرض غير مرن، أي أن التغيير في الكمية المعروضة يكون أقل من التغيير في السعر.

العوامل المؤثرة في مرونة العرض:

١- مرونة عرض الخدمات الداخلة في عناصر الإنتاج.

٢- الفترة الزمنية اللازمة للإنتاج، حيث كلما كانت قصيرة كلما كانت مرونة العرض أكبر نظراً لتقلبات الأسعار، فالمنتجات الزراعية التي تكون دورتها الإنتاجية قصيرة تكون مرونة العرض فيها أكبر.

٣- مدى قابلية السلعة للتخزين ومقاومتها للتلف.

المطلب الثاني: مفهوم الأسواق وتكوين الأسعار

إن المفهوم الكلاسيكي للسوق يعتبر الأسواق مكاناً لالتقاء البائعين والمشترين. لكن تطور فن الإنتاج وتطور علم الاقتصاد، قد تجاوزا المفهوم المادي للسوق بالمعنى الجغرافي والسلعي والنقدي، إذ أصبح هذا المفهوم يشمل العالم التجاري الافتراضي، وأصبحت التجارة وعقد الصفقات وعمليات التحويل النقدي بين حسابات الزبائن، واقتصاد المعرفة خارج حدود المكان التقليدي، وهذا يستتبع تغييراً في كيفية تشكيل الأسعار، ومدى سلطة البائع أو المشتري في إطار قانون العرض والطلب والتأثير على الأسعار. ومع ذلك يمكن تحديد أشكال الأسواق بناءاً على عنصري المنافسة والاحتكار.

آ – مفهوم الأسواق:

أولاً – سوق المنافسة الكاملة: وتسود المنافسة الكاملة إذا توفرت الشروط الآتية، مع إنها شروط افتراضية من الصعوبة بمكان تحقيقها:

١ – عدم قدرة أحد البائعين أو المشترين بمفرده بالتأثير على العرض الكلي والطلب الكلي في السوق.

٢ – توفر حرية العرض والطلب في السوق لفروع الإنتاج والسلع الراغبين أصحابها في دخول السوق، وكذلك توفر الحرية للبائعين بتحديد الأسعار في السوق. لأن الدولة قد تتدخل أحياناً في تحديد كميات العرض أو في الأسعار، لأسباب تراها تخدم المصلحة العامة.

٣ – علانية الأسعار وشروط البيع والشراء.

٤ – تجانس السلع المعروضة التي تنتمي إلى نفس التصنيف سواء في الشكل (كالتغليف) أو في المضمون (كتركيب) السلعة.

٥ – أن تكون تكاليف النقل متماثلة، وعدم ترتيب تكاليف خدمية إضافية على السلعة.

ثانياً – سوق الاحتكار الكامل: أي انفراد مشروع واحد بعرض سلعة ما ليس لها بديل، وهذا يعني احتكار كامل مع غياب المنافسة الكاملة. وهذا النوع تلجأ إليه الدولة مثل احتكار مشروعات المياه والري، ومشروعات الكهرباء ....إلخ.

ثالثاً – سوق المنافسة الاحتكارية: وهي سوق وسط بين سوق المنافسة الكاملة، وسوق الاحتكار الكامل، أي قدرة أي منتج على خلق سوق لنفسه داخل السوق الواحدة من خلال الدعاية والإعلان، وإيجاد ميزات تفضيلية للمستهلكين.

رابعاً – سوق احتكار القلة: أي أن عدد البائعين قليل نسبياً، وتصرفات المنتجين المسوقين لا تؤثر على بعضهم البعض. وهذا مرده لطبيعة السلعة المعروضة بحيث لا يميز المشتري بين سلعة وأخرى، أو أن الاختلاف بين السلع ليس نوع السلعة بل المشروعات المنتجة لنفس السلعة.

ب – مفهوم السعر:

السعر يتأثر عكسياً بالعرض ارتفاعاً وهبوطاً، بينما يؤثر الطلب طردياً على السعر حيث يرتفع بارتفاعه وينخفض بانخفاضه، وفي سوق المنافسة الكاملة يتحدد السعر عند المستوى الذي يتساوى فيه العرض والطلب، ويُسمى **(بسعر التوازن)**، ولهذا النوع من التسعير له خصائص:

١ – وحدة السعر: أي لا يوجد أثمان عدة، في (وقت واحد وفي سوق واحدة)، عند افتتاح السوق.

٢ – تساوي الكمية المعروضة، مع الكمية المطلوبة.

أما في سوق الاحتكار فإن البائع لا يستطيع خرق التوازن بين الكمية المعروضة، والكمية المطلوبة، لأنه إذا باع بسعر أعلى من سعر التوازن فإن الكمية المطلوبة ستكون أقل. لذلك يلجأ البائع إلى التمييز بين المشترين (مفرق – جملة)، او إدخال تعديلات على بعض وحدات السلعة سواء بطريقة التغليف أو بطريقة الفرز حسب الحجم أو اللون أو الوزن وغير ذلك مثل مساومة المشتري بالسعر حسب الكمية التي يريد يمكن أن يشتريها.

والدورة الاقتصادية

تنقسم الدراسة في هذا المبحث بين الناتج القومي، والطلب الكلي والدورة الاقتصادية.

المطلب الأول: الناتج القومي الإجمالي The Concept of GNP

مفهوم الناتج القومي الإجمالي يُستخدم كمقياس للأداء الاقتصادي: لأنه – يعني القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يُنتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة وغالباً ما تكون سنة.

ويُعبر مفهوم الناتج القومي عن (التدفق) السلعي، ويتم قياسه على شكل معدل سنوي في الإنتاج الجاري، وهو لا يتساوى مع مجموعة القيم النقدية، لأن القيم النقدية تكون موجودة في كل العمليات السوقية للسلع وبمختلف مراحل إنتاجها، بينما الناتج القومي ناتج إجمالي تدخل فيه:

١ – **السلع النهائية:** التي تقع في أيدي المستخدم الأخير لها، مثل مادة الخبز، حيث تمر بمراحل إنتاجية عدة وفي كل مرحلة تأخذ قيمة سوقية من المزارع إلى المطحنة إلى الفرن إلى المستهلك النهائي (لمادة الخبز) وهنا تدخل في حسابات الناتج القومي بعد أن تأخذ قيمة سوقية مع الخدمات التي تُضاف إلى هذه السلعة في شكلها الأخير والنهائي.

٢ – **السلع التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية وتدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي بوصف الناتج القومي مقياس للإنتاج الجاري.** مثل (بناء حظيرة لتربية الحيوانات) فبعد بيعها لاحقاً فإن عملية البيع هذه لا تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي، لأنها دخلت في حساب الناتج القومي الإجمالي في أول مرة فقط، وتكرار بيعها يعني التجارة بها كسلعة موجودة أصلاً ولم تُنتج من جديد.

ومع ذلك فإنه عند حساب الناتج القومي الإجمالي يجب أخذ بعين الاعتبار الأسئلة الآتية:

آ – ما الذي لا يمكن إدخاله في حساب الناتج القومي الإجمالي؟

العمليات المالية البحتة، *لا تُحسب في الناتج القومي الإجمالي، (لأنها لا تتضمن إنتاجاً جارياً)،* ***ومثل ذلك مبيعات ومشتريات الأسهم والسندات والأوراق المالية كافة*** *(لأنها تمثل أصول مالية جارية، وليست سلع منتجة إضافية)،* ***وكذلك الهبات والهدايا ومدفوعات الضمان الاجتماعي،*** *فهي لا تدخل في الناتج القومي الإجمالي(لكونها لا تتضمن إنتاجاً جاريا).*

ب – ما هو القاسم المشترك في حساب الناتج القومي الإجمالي؟

القاسم المشترك في حساب الناتج القومي الإجمالي هو **(النقود)**، وخلال فترة زمنية محددة، عادة تكون سنة ميلادية، والتي يتم التعبير عنها بالليرة أو الدولار أو اليورو، وغير ذلك، أي حسب نوع وأسم الوحدة النقدية المتداولة في الدولة المعنية.

ج – ما هي طرق حساب الناتج القومي الإجمالي؟

هناك طريقتان لحساب الناتج القومي الإجمالي:

الأولى – طريقة الإنفاق الاستهلاكي:

وتتضمن:

آ – **(القطاع العائلي)** الذي يشمل المشتريات الاستهلاكية الشخصية وغالباً ما تكون سلع غير معمرة كالغذاء، واللباس، وخدمات التعليم والوقود والصحة وغير ذلك في حين السلع المعمرة نسبياً، كالسيارات، والأجهزة الكهربائية، والمحركات وغير ذلك تكون أقل من السلع غير المعمرة.

ب – (قطاع الأعمال) الذي يشمل المشتريات الاستثمارية أو خدمات الإنتاج في المستقبل.

ت – (القطاع الحكومي) وتشمل مشتريات استهلاكية للتعليم والصحة والجيش والشرطة والمباني الحكومية والخدمات القانونية والمحاسبية وتوليد الطاقة وغير ذلك، وكذلك خدمات استثمارية لمشاريع الدولة.

ث – (قطاع التجارة والعلاقات الخارجية) ويشمل صافي الصادرات من السلع والخدمات التي يقوم الأجانب بشرائها، والسلع والخدمات التي يشتريها مواطنو الدولة من الخارج: أي

الثانية – طريقة تكلفة الموارد – الدخل:

وتتشكل من: **الإيجارات** (وهي عائدات أصحاب الموارد الذين يسمحون لآخرين باستخدام أصولهم من الملكيات خلال فترة زمنية محددة)، **وأرباح الشركات** (وهي تعويضات يحصل عليها أصحاب الأسهم الذين يتحملون مخاطر إقامة منشأة وتقديم موارد مالية)، **والفوائد** (وهي المبالغ التي تُدفع لقاء تقديم قروض إلى المنتجين)، **وحقوق الملكية** (وهي الخدمات التي يقدمها الملاكين لحماية ممتلكاتهم ضد المخاطر)، كما أنه **يوجد نوعان من النفقات غير المباشرة** لا تُحسب من المدفوعات على الدخل، وهي:

أ – الضرائب غير المباشرة على الأعمال: ويتحملها المستهلك وهي ضرائب على المبيعات. وهي كلفة غير مباشرة على عرض السلع في السوق حسب وجهة نظر كلفة عوامل الإنتاج.

ب – الاهتلاك: ويعني انخفاض تدريجي في قيمة السلع الرأسمالية، في إطار كلفة الإنتاج الجاري للسلع بسبب الاستخدام المتكرر للسلع مع مرور الزمن. لكنه كلفة غير مباشرة لأنها لا تتضمن مدفوعات مباشرة، بل هو عملية تقدير للانخفاض في قيمة الأصل خلال مدة زمنية معينة استناداً إلى العمر المتوقع للسلعة.

وحساب تكاليف الاهتلاك في الناتج القومي الإجمالي: يُشير إلى مقياس إجمالي، وليس صافي الناتج الاقتصادي. حيث أن الناتج القومي الإجمالي لا يأخذ في الحسبان حقيقة تقول: أن السلع الرأسمالية لا تعني إنتاج سلع نهائية جديدة، أو إضافة أخرى إلى مخزون رأسمال خلال السنة. بل أن الناتج القومي الإجمالي يقدر الناتج الصافي في اقتصاد ما بأعلى من قيمته، أي أن الناتج الصافي هو إجمالي القيم السوقية للسلع والخدمات الاستهلاكية والحكومية المنتجة بالإضافة إلى الإضافات الصافية لرأس المال.

ومن الناحية المحاسبية: فإن الناتج القومي الصافي والذي يتضمن صافي الاستثمار = (الناتج القومي الإجمالي) – (اهتلاك الأصول الرأسمالية).

ح – ما هي المشاكل التي تواجه الناتج القومي الإجمالي كوسيلة للقياس:

- التغيرات في الأسعار
- استبعاد كميات الإنتاج التي لا تنساب إلى السوق.
- مخلفات الإنتاج (التفل الناتج عن عصر البذور كالزيتون والقطن على سبيل المثال، والخردة الناتجة عن عمليات تصنيع المعادن)
- عدد ساعات العمل وتناسبها مع تكاليف عناصر الإنتاج البشرية (العضلية والذهنية)
- السلع المتغيرة، مثل إنتاج نوع جديد ما من التلفزيونات يستتبع إنتاج أنواع جديدة من أجهزة البث والاستقبال الفضائي.

المطلب الثاني: مفهوم الطلب الكلي (النظرية الكينزية)

لقد أدت فترة الكساد الاقتصادي في ثلاثينات القرن العشرين والتي امتدت لفترة طويلة إلى فقد الثقة بالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية، حيث تم اللجوء إلى خفض الأجور، ومع ذلك لم يحقق الاقتصاد أي تقدم واستمرت فترة الركود، بل أدى خفض الأجور إلى خروج حوالي ربع قوة العمل من التشغيل وزادت نسبة البطالة، وتم إغلاق عدد من المصانع، وتشغيل العدد الباقي بنصف طاقتها الإنتاجية، وإفلاس عدد من التجار نتيجة بطء حركة السوق.

وهنا ظهرت نظرية الاقتصادي البريطاني "كينز" الذي اكتشف عجز نظام التسعير عن تحريك السوق وعجلة الإنتاج، وكانت نظريته نقلة نوعية في التفكير الاقتصادي، والانتقال من دراسة **الاقتصاد الجزئي** إلى دراسة **الاقتصاد الكلي**، لأن الاقتصاد الجزئي لم يضمن فيه قانون العرض والطلب شراء كامل الإنتاج في السوق عند مستوى التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج، ، ورفض كينز فكرة الاقتصاد التقليدي القائلة: أن سعر الفائدة قادر على ضمان التوازن بين الادخار والاستثمار، ورفض أيضاً فكرة مرونة الأجور والأسعار التي عدّها الاقتصاد التقليدي قادرة على ضمان العمالة الكاملة.

فنظام السوق إذن حسب "كينز" لا يضمن قدرة تلقائية لتحقيق التشغيل الكامل لقوى الإنتاج.

لكن ما لذي يحدد مستوى الناتج والعمالة؟ وحسب رأي "كينز" **(الطلب الكلي)** هو الذي يحدد مستوى الناتج والعمالة.

والطلب الكلي: يتكون من الإنفاق الكلي على السلع والخدمات.

وبالتالي: فإن للطلب الكلي أربعة مكونات (حسب مفهوم الإنفاق الكلي) وهي:

أولاً – الاستهلاك

ثانياً – الاستثمار

ثالثاً – مشتريات الحكومة

رابعاً – صافي الصادرات = (الصادرات – الواردات)

والطلب الكلي المتوقع يصبح (إجمالي الإنفاق المتوقع على: الاستهلاك + الاستثمار + مشتريات الحكومة + صافي الصادرات) وهذا ما يحدد مستوى الناتج والعمالة.

فإذا توقع المنتجون أن طلب المشترين كافياً لشراء منتجاتهم في السوق فسوف ينتجون السلع.

وفي إطار تحليل كينز: فإن الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) والناتج الكلي والعمالة، يتغيران بصورة مباشرة تبعاً لتغيير الطلب الكلي الذي يؤثر في مستوى الناتج والعمالة.

وهنا لا بدّ من توضيح بعض المفاهيم التي اعتمدها "كينز" في تحليل **مفهوم الطلب الكلي**، ومنها:

أولاً – محددات الاستهلاك: The Determinants of Consumption

بما أن: الدخل = الاستهلاك + الادخار

فإن: الاستهلاك = الدخل – الادخار

لكن ما الذي يحدد مقدار الاستهلاك من الدخل؟ وطبقاً لنظرية "كينز" فإن الجانب النفسي عند الأفراد يُفضي إلى القول، أن أية زيادة في الدخل يعني زيادة في الاستهلاك، لكن ليس هذه الزيادة في الاستهلاك تساوي الزيادة في الدخل. مع أن الدخل هو المحدد الأول والأساسي للاستهلاك، والجزء المنفق على الاستهلاك من الدخل يمكن تسميته **(بالإنفاق الاستهلاكي)**، والفرق بين الزيادة في الدخل والزيادة في الإنفاق الاستهلاكي:

يُسمى (بدالة الاستهلاك consumption function) وهناك أربعة ملامح أساسية لها وهي:

آ – الأسرة متوسطة الدخل يمكن أن يتساوى لديها الزيادة في الدخل مع مستوى الإنفاق الاستهلاكي، أي استهلاك الدخل بكامله.

ب الأسرة الأقل من المتوسطة الدخل من الممكن أن يكون لديها زيادة في الإنفاق الاستهلاكي أكبر من الدخل، ويكون الادخار لديها سلبي.

ج – الأسرة التي يكون مستوى الدخل لديها أعلى من نقطة التعادل بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي، فإن الادخار لديها إيجابي.

لكن إذا انخفض الدخل فقد يتحول الادخار إلى الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي يكون الهدف من خفض الادخار التخفيف من آثار انخفاض الاستهلاك.

٢ – الميل للاستهلاك Propensity to Consume

قد يكون الميل للاستهلاك (متوسطاً أو حدياً)

آ – **الميل المتوسط للاستهلاك Average Propensity to Consume**

ويمكن اختصاره **(A PC)**

وهو النسبة بين الإنفاق الاستهلاكي الجاري والدخل:

الميل المتوسط للاستهلاك = الاستهلاك الجاري ÷ الدخل الممكن التصرف به.

مثال: إذا كان الدخل = ٥٠٠٠٠، ويكون الإنفاق الاستهلاكي ٤٩٠٠٠، ومع تزايد الدخل في **المدى القصير**، فإن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص، ويتم توجيه جزء من زيادة الدخل نحو الادخار.

ب – الميل الحدي للاستهلاك Marginal Propensity to Consume

واختصاراً يُطلق عليه **(M P C)**

وهو نسبة الإنفاق الإضافي على الاستهلاك، منسوباً إلى الدخل الإضافي الممكن التصرف به، ومثال ذلك: فإذا زاد الدخل مقدار ١٠٠٠ ليرة سورية، وزاد الإنفاق الاستهلاكي ٨٠٠ ليرة سورية، فهذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك هو ٨٠% وتم توجيه باقي الزيادة في الدخل نحو الادخار. ويتم التعبير عن ذلك:

الميل الحدي للاستهلاك = الاستهلاك الإضافي ÷ الدخل الممكن التصرف به

يعتقد الباحثون الاقتصاديون وحسب الدراسات الإحصائية: أن الميل الحدي للاستهلاك لا يتوازى مع الزيادة في الدخل، بل انه يتناقص إذا كانت القيم الاستهلاكية في السوق ثابتة نسبياً.

في حين أن الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض مع زيادة الدخل، لأن الميل الحدي أقل من الميل المتوسط للاستهلاك ونلاحظ في المثال الإحصائي الآتي ذلك:

إذا كان متوسط دخل أسرة ٥٠٠٠ ليرة سورية شهرياً، في حين الإنفاق على الاستهلاك الجاري ٧٠٠٠ ليرة سورية، نلاحظ أن الميل المتوسط للاستهلاك = الاستهلاك الجاري ÷ الدخل الممكن التصرف به، وبالتالي يكون المؤشر = ١،٤٠

وعندما زاد الدخل إلى ١٠٠٠٠ ليرة سورية زاد الإنفاق على الاستهلاك الجاري إلى مقدار ١١٠٠٠ ليرة. نلاحظ أن الميل المتوسط للاستهلاك قد تناقص إلى ١،١

بينما الميل الحدي للاستهلاك = الاستهلاك الإضافي ÷ الدخل الممكن التصرف به، وهذا يعني أن المؤشر = ٠،٨٠ أي أقل من الواحد الصحيح.

وبالنتيجة يمكن القول: أن الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض مع زيادة الدخل، في حين أن الميل الحدي للاستهلاك يكون أقل من الميل المتوسط للاستهلاك.

٣ – **الادخار**: وهو الدخل الذي لا يُنفق على الاستهلاك الجاري، أي أن:

الميل المتوسط للادخار = الادخار ÷ الدخل

أما الميل الحدي للادخار = الزيادة في الادخار ÷ الزيادة في الدخل الذي يمكن التصرف به

وهنا يجب أن يكون: الميل المتوسط للاستهلاك مضافاً إلى الميل المتوسط للادخار مساوياً للواحد الصحيح، بمقابل ذلك يجب أن يكون الميل الحدي للاستهلاك مضافاً إليه الميل الحدي للادخار مساوياً أيضا للواحد الصحيح.

ومن وجهة نظر "كينز" فإن **الدخل** هو المتغير الأهم المؤثر في **الاستهلاك**. ويرى وجود فروق في علاقة الدخل مع الاستهلاك في **الأجلين القصير والطويل**، وقد بنى وجهة نظره على أساس **نظريتين:**

الأولى – نظرية الدخل الدائم: The Permanent Income Hypothesis

صاحب هذه النظرية الاقتصادي "ميلتون فريدمان" التي تقوم على فكرة أن الاستهلاك هو دالة الدخل المتوقع الحصول عليه في المستقبل، حيث يقوم المستهلك بتوجيه الزيادة في الدخل عن الاستهلاك نحو الادخار، وفي حالة النقص العارض في الدخل سوف يقوم بترميم هذا النقص من الادخار.

الثانية – نظرية فروض دورة حياة الدخل: للاقتصادي "فرانكو مودجلياني" أي عندما يكون صاحب الدخل في مقتبل العمر فإن الإنفاق الاستهلاكي يكون أكبر أي يزيد عن الواحد الصحيح بسبب حاجات بناء المنزل وتكوين أسرة واكتساب مهارات، بينما في مرحلة عمرية متوسطة تكون المهارات قد أُكتسبت، والأسرة قد استقرت والدخل قد ارتفع، هنا ينخفض الميل للاستهلاك ويرتفع الميل للادخار. وفي المرحلة المتأخرة من العمر (التقاعد) يزداد الميل للاستهلاك وينخفض الميل للادخار بسب انخفاض الدخل.

وهذا يؤكد وجهة نظر "كينز" حول علاقة الدخل مع الاستهلاك في **الأجلين القصير والطويل.**

وهناك عوامل أخرى تؤثر على الاستهلاك منها:

١ – **توقع التضخم:** توقعات المستهلكين بارتفاع معدلات التضخم في المستقبل بناءا على مؤشرات معينة يرونها من خلال حركة الأسعار في السوق التي تنذر بارتفاعات تدريجية، عندها يلجأ المستهلكون إلى زيادة الإنفاق الجاري على شراء السلع وتخزينها في المنازل.

٢ – **توقع الظروف الاقتصادية في المستقبل:** سواء التوقع بارتفاع الدخل أو انخفاضه، فإنه سيؤثر على الإقبال لزيادة الاستهلاك أو خفض الإنفاق الجاري.

٣ – **الضرائب:** فإن زيادة الضرائب فيؤثر ذلك سلباً على الإنفاق على الاستهلاك لأن هذه الزيادة ستكون مقتطعة من الدخل، والعكس صحيح أيضاً.

٤ – **سعر الفائدة:** ويكون تأثير ارتفاع سعر الفائدة على خفض الاستهلاك للسلع المعمرة كالسيارات والتجهيزات والمباني وغيرها، أكثر تأثيرها على السلع الاستهلاكية القصيرة كالمواد الغذائية من خضار ومواد تموينية وغيرها.

ثانياً – الاستثمار والطلب الكلي Investment and Aggregatc Dcmand:

آ – **الاستثمار:** يعني تدفق الإنفاق الجاري على الأصول المعمرة التي تعمل على زيادة قدرات الإنتاج في المستقبل، مثل التسهيلات الخاصة بالمصانع الجديدة والآلات والمعدات والمخزون. والاستثمار يؤدي إلى زيادة الطلب خلال الفترة الجارية، وهناك نوعان من الاستثمار هما:

١ – **الاستثمار الثابت Fixed investment** : ويتكون من أصول رأس المال المعمر (السلع الرأسمالية) والتي صممت لدعم القدرات الإنتاجية في المستقبل.

٢ – **الاستثمار المخزون Inventory investment:** ويتكون من الإضافات كمواد خام، ومن المنتجات النهائية التي لم تُباع بعد (والعملية متبادلة بين السحب من المخزون والاحتفاظ به كعملية متغيرة خلال فترة زمنية محددة).

ب – الإنفاق الاستثماري والعمليات المالية: وهنا يجب التمييز بين الإنفاق الاستثماري، والعمليات المالية التي تعني عمليات شراء وبيع الأسهم والسندات (أي تجارة الأوراق المالية) علماً أن البعض يخلط بينهما، وهذا الخلط غير صحيح علمياً، لأن الاستثمار يشمل ملكية الأصل، بينما شراء الأسهم والسندات لا تُشكل إضافة إلى الأصول الرأسمالية الإنتاجية طويلة الأجل.

ت – محددات الاستثمار The determinants of investment: الاستثمار الصافي هو الإضافة للسلع الرأسمالية في الدولة، وإلى المخزون في منشآت الأعمال الحرة خلال فترة زمنية محددة. لكن السلع الرأسمالية، كالآلات ليست هي الغاية، بل هي وسيلة لزيادة الناتج السلعي. ولهذا فإن للاستثمار محددات هي:

١ – المبيعات الحالية بالنسبة للقدرات الحالية لرأس المال القائم حالياً: فمن الطبيعي أن تحتفظ المنشأة ببعض من الطاقة الإنتاجية الفائضة لاستخدامها وقت الحاجة (أي عدم تشغيل المنشأة بطاقتها الإنتاجية القصوى)، وإذا زاد الطلب بشكل يفوق الطاقة الإنتاجية للمنشأة عندها تلجأ إلى الاستثمار.

٢ – توقعات المستثمرين حسب مناخ الاستثمار: وهذا يعود لمناخ الاستثمار السائد الذي يعكس نفسه على دوافع المستثمرين ورغبتهم في الاستثمار، فكلما كانت الظروف الاجتماعية مستقرة والدولة لديها خطط تنموية فإن ذلك يشكل مناخاً ملائماً للاستثمار.

٣ – سعر الفائدة: فسعر الفائدة يؤثر على تكلفة الفرصة البديلة للمشروعات الاستثمارية، فكلما ارتفع سعر الفائدة كلما انخفض حافز الاستثمار، والعكس صحيح أيضاً.

ثالثاً – الإنفاق الحكومي والطلب الكلي :

Govermment Expenditures and Aggregate Demand

يُشكل الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المكون الرئيس الثالث للطلب الكلي، إذ تشتري الحكومة سلعاً وخدمات لزوم المصالح العامة للدولة تنفقها على بناء وتجهيز المباني الحكومية والجسور والطرقات والمشروعات الاقتصادية التي تعود ملكيتها للدولة على سبيل المثال. وهذا **الإنفاق يشبه الاستثمار** من حيث طبيعته كونه طويل الأجل ويولد سلسلة من المنافع العامة الطويلة زمنياً، كما يوجد نوع من **الإنفاق الحكومي قصير الأجل** مثل شراء لوازم مدرسية ولوازم للمستشفيات العامة، ولباس الجيش والشرطة وغير ذلك على سبيل المثال.

وهناك نوع آخر من الإنفاق الحكومي وهو الإنفاق الاستثماري ويشمل الموارد النادرة والثروات العامة، وتقوم الحكومة بمدفوعات تحويلية مثل تحويلات الضمان الاجتماعي وبرامج الدعم الاجتماعي والمساعدات للمزارعين وغيرها من برامج التنمية في إطار السياسة العامة للدولة.

رابعاً – صافي الصادرات كأحد مكونات الطلب الكلي:

Net Exports as aComponent of Demand

صافي الصادرات هو الفرق بين السلع المحلية التي يشتريها الأجانب والسلع التي تستورد من الدول الأجنبية، وأن مشاركة قطاع التجارة الخارجية في الناتج القومي تتضمن تبادل للعملات المختلفة وهذا ما يقوي الاقتصاد الوطني بواسطة التبادل التجاري بين الدولة والدول الأخرى.

المطلب الثالث – مفهوم الدورة الاقتصادية وآليات حدوثها:

الاقتصادي "جوزيف شومبيتر" ١٨٨٣ – ١٩٥٠ قدم تحليلاً لمفهوم الدورات الاقتصادية في كتابه **(**الدورات الاقتصادية**)** عام ١٩٣٩، إذ عدّ **الدورات الاقتصادية:** تقترن بحدوث تغيير هيكلي في بنية الاقتصاد الوطني للدولة، بسبب ابتكارات تكنولوجية جديدة وكبيرة تعمل على إحداث تبدل نوعي في طابع صناعات معينة مقابل حدوث انهيارات في طابع صناعات أخرى أصبحت تقليدية لا تستطيع تلبية حاجة التنمية والتطور في بنية الإنتاج القومي للدولة.

أولاً – آليات حدوث الدورة الاقتصادية:

يُفترض أن الاقتصاد هو بحالة توازن مستقر لفترة زمنية معينة. يعمل فيها عند مستوى التوظيف الكامل تقريباً مع ثبات حجم العمالة ورأس المال وحجم الموارد والطرق الفنية للإنتاج.

من المفترض أن الاقتصاد القومي في الدولة في حالة توازن واستقرار عند مستوى من التوظيف الشبه الكامل لعوامل الإنتاج، مقابل الثبات النسبي في حجم العمالة ورأس المال وحجم الموارد وطرق الإنتاج خلال فترة زمنية معينة. وفي فترة زمنية تالية استطاع أحد المنتجين أو مجموعة من المنتجين نقل اختراع تقني وإبداع فني جديد إلى إنتاجه، فهذا يحتاج إلى استثمارات وموارد مالية جديدة. وعندما يشعر باقي المنتجين بضرورة أن يفعلوا الشيء نفسه فتتوالى موجة

استثمارات جديدة ويزداد الإنفاق الكلي الذي سيساهم في انتعاش الاقتصاد وانخفاض معدلات البطالة بمقابل ارتفاع أسعار السلع الجديدة نتيجة عدم مرونة العرض في الأجل القصير.
وبمقابل ذلك بعض المنتجين لا يستطيعون مجاراة التطور التقني الجديد فيحصل تراجع وقد تنتهي منشآتهم بالإغلاق ودفع العمال نحو البطالة.
كما تحصل حالة عدم توازن في الاقتصاد لفترة قد تقصر وقد تطول نتيجة انتعاش قطاعات اقتصادية معينة وكساد إنتاج قطاعات اقتصادية أخرى وقد ترتفع الأجور في قطاعات ذات تقنيات جديدة مقابل انخفاضها في قطاعات أخرى. وحين يبدأ المستثمرون سداد ديونهم للمصارف تنخفض أرباحهم ويدخل الاقتصاد في فترة نسميها بالانكماش الاقتصادي، حيث تظهر فيها حالات انخفاض في الأسعار وتدهور الأجور والأرباح ويكثر الإفلاس في بعض المؤسسات، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج، فيبحث المنتجون عن تقنيات جديدة ولتبدأ دورة اقتصادية جديدة، وهكذا تظهر آليات الدورة الاقتصادية.
يُشير الاقتصادي "شومبيتر" إلى أن التوازن في الاقتصاد القومي يحصل في حالة تعاقب الدورات الاقتصادية، وهي مظهر يدل على حيوية الاقتصاد وازدهاره.

النظريات النقدية في تحليل الدورات الاقتصادية:

أولاً – نظرية الدورة الاقتصادية كظاهرة نتيجة لتراكم النقود: للاقتصادي البريطاني "هوترا. ر" الذي عدّ الأطراف الأساسية الفاعلة فيها (المستهلكون – التجار – البنوك) والطلب الكلي يتأثر بالتغيير الذي يحدث في الإنفاق النقدي الذي يتوقف بدوره على كمية النقود، مضروبة بسرعة تداولها، وأن سعر الفائدة يمثل التكلفة بالنسبة للتاجر، لذلك فهو يؤثر في نسبة المخزون إلى المبيعات بالنسبة للتجار. وبالتالي **فإن مراحل الدورة الاقتصادية تكون وفق الآتي:**
البنوك تريد الربح من خلال عملية الإقراض ويُسمى (ائتمان مصرفي) تبعاً لسعر الفائدة. فعندما ينخفض سعر الفائدة يزداد الطلب على القروض من أجل زيادة كمية الإنتاج السلعي، وهنا تكون الحاجة إلى استخدام المزيد من عناصر الإنتاج لتلبية الطلب على الاستهلاك فيحصل الانتعاش الاقتصادي. لكن بعد الوصول إلى الذروة يبدأ التراجع نحو الركود نتيجة ظهور معوقات عدة منها (التضخم في مرحلة التوظيف الكامل حيث تصبح مرونة العرض ضعيفة فترتفع الأسعار) (نتيجة الطلب على القروض سينخفض الاحتياطي النقدي في البنوك فتضطر البنوك لرفع سعر الفائدة للإقلال من الطلب على القروض فيؤثر ذلك التوظيف الكامل فتحصل البطالة) وبعد سداد القروض والعودة إلى الطلب على القروض من جديد ورفع وتيرة الإنتاج يعود الانتعاش الاقتصادي من جديد، وهكذا تتوالى الدورات الاقتصادية حسب رأي الاقتصادي البريطاني "هوترا"
ثانياً – نظرية سعر الفائدة: للاقتصادي السويدي "كنوت فيسكل" ١٨٨٥ – ١٩٢٦، فسر فيها الحركات الدورية للنشاط الاقتصادي بواسطة العلاقة بين **(سعر الفائدة النقدي)** أي السعر السائد

في السوق والذي يحدده المصرف لحظة إقراض النقود، وبين **(سعر الفائدة الطبيعي)** الذي يسود في ظل الاقتصاد العيني. مثل بيع أرض زراعية مقابل إقراض سعرها والحصول على فائدة تُسمى (فائدة نقدية)، بينما إذا زرعها وباع محصولها وحصل على نقود تُسمى (فائدة عينية) وقد يكون سعر الفائدة النقدي أعلى من سعر الفائدة العيني. وهذا ما يُحفز المستثمرين على الاقتراض من البنوك والاستثمار في المشروعات الاقتصادية، فيزداد معها الطلب على عناصر الإنتاج وتزداد الدخول المخصصة للاستهلاك، فتنخفض مرونة العرض وترتفع الأسعار ويحصل تضخم نقدي إلى حين توازن السوق، وتتدخل السلطات النقدية من جديد، فترفع من سعر الفائدة النقدي لتبدأ حركة انكماشية، وهكذا دوليك تظهر الدورات الاقتصادية.

وهناك نظريات أخرى إلى جانب النظريتين السابقتين: مثل **نظرية (الإفراط في إنتاج السلع الاستثمارية) للاقتصادي النمساوي** "**هايك**" **١٨٩٩ – ١٩٩٢**، وذلك نتيجة قدرة البنوك على خلق الائتمان الذي يتجه إلى إنتاج السلع، وحصول اضطرابات في هيكل الإنتاج القومي. وهذه النظرية لا تبتعد كثيراً عن نظرية سعر الفائدة.

وكذلك نظرية (عرض النقود) التي يمثلها الاقتصادي "**ميلتون فريدمان**" من جامعة شيغاغو الأمريكية: وقد أراد مناصروا هذه النظرية الكلاسيكية دحض نظرية "كينز" الحديثة التي كان لأفكارها الفضل في إنقاذ النظام الرأسمالي من أزمته بعد الحرب العالمية الثانية في أربعينات القرن العشرين. وتقول نظرية كينز أن قرارات الاستثمار التي يتخذها المستثمرون لا تتوقف على سعر الفائدة وخاصة في الأجل القصير، لأن سعر الفائدة ليس إلاّ جزءاً من نفقات الإنتاج في الأجل الطويل. بل إن القرارات تتوقف على التقدم العلمي التقني واكتشاف الموارد ونمو السكان واستغلال أراض زراعية جديدة وتطور السياسات العامة للدول ووضع موازنة عامة للدولة تتضمن نفقات الدولة وإيراداتها واعتماد النقود الرخيصة (ورقية ومعدنية) بدلاً من الذهب.

وبالتالي أراد (ميلتون) وأنصاره من نظريته المعادية لنظرية (كينز) القول: أن النظام الرأسمالي مستقر بطبيعته، وأن تعرضه للتقلبات التي تُسمى دورات اقتصادية مرده للتقلبات في الرصيد النقدي والزيادة في عرض النقود في التداول.

وفي المحصلة: نقول أن النظريات الاقتصادية على اختلاف وجهات نظر منظروها، والتي درست مفهوم الدورة الاقتصادية، جميعها متفقة على أن السياسات النقدية والسياسات المالية والطلب الكلي، لها الدور المهم في موضوع الدورة الاقتصادية، بالإضافة إلى التقدم التقني وتطور وسائل الإنتاج والاستثمار، وتأهيل القوى العاملة وسياسات التشغيل وتقليص نسبة البطالة.

المطلب الرابع – البطالة ومستوى التوظيف:

أولاً – البطالة: فالتعريف التقليدي للبطالة: يقول أن الباطل عن العمل، هو الشخص القادر على **العمل** والراغب فيه والباحث عنه ولا يجده.

ولكن هذا التعريف لا يلبي مفهوم البطالة، لأنه هناك أنواعاً عدة من البطالة وهي:

١ – البطالة الدورية: وهي التي تترافق مع الدورات الاقتصادية المتعاقبة وفق مراحل (الازدهار – الانكماش – الركود – الانتعاش)، وتزداد في المرحلتين الثانية والثالثة.

٢ – البطالة الاحتكاكية: وهي تظهر في الفترة ما قبل التقاء عرض العمل مع الطلب عليه نتيجة نقص المعلومات بين الأشخاص عارضي العمل، وأصحاب الأعمال طالبي العمال.

٣ – البطالة الهيكلية: وتظهر نتيجة التغيير في هيكلية الاقتصاد القومي وذلك عند عدم التوافق بين عدد المؤهلين الخرجين الذين يرفدون سوق العمل، وبين خطط التنمية الاقتصادية وتوفر فرص عمل كافية. أو نتيجة حصول كساد في بعض قطاعات الاقتصاد القومي، وظهور صناعات جديدة تحتاج إلى نوع معين من الأيدي العاملة ذات المؤهلات والخبرات المحددة التي تتفق مع نوع الصناعات الجديدة. وتظهر أيضاً عند إدخال نوع جديد من التكنولوجيا على العمل لتحل محل الإنسان.

٤ – البطالة السافرة والمقنعة والموسمية: فالبطالة السافرة: هي حالة تعطل جزء من قوة العمل، أما البطالة المقنعة: هي وجود قوة عمل فائضة وتفوق الحاجة وتتقاضى أجر من الناتج، وإن سحبها من العمل لا يسبب نقص في حجم الإنتاج، وهذا النوع من البطالة يزيد من كلفة الإنتاج في مرحلتها المتوسطة، وعملها يكون بموجب قانون الغلة المتناقصة.

لكن البطالة الموسمية: غالباً تظهر في القطاع الزراعي في المناطق التي تعتمد على محصول زراعي واحد، مثل الزيتون، أو القمح، أو القطن. وحل مشكلتها يكون في تنويع المحاصيل.

٥ – البطالة الاختيارية: وهي حالة تعطل قوة العمل نتيجة البحث عن عمل بديل يكون الدخل فيه أفضل. بينما **البطالة الإجبارية:** تكون حين يتم تسريح العمال قسراً، وطردهم لأسباب يعود تقديرها لصاحب العمل، ولا سيما في حال عدم توفر نقابات تدافع عن حقوق العمال وغياب القوانين التي تحمي العمال من التعسف، وعدم وجود ضمان اجتماعي.

ثانياً – مستوى التوظيف: أو العمالة الكاملة Full Emploment

ويعني وصول معدل البطالة إلى مستوى الصفر أي عدد طالبي العمل يساوي عدد الوظائف المتاحة. وهذا لا يمكن حدوثه بسبب التغيرات الدائمة في هيكلية الاقتصاد القومي.

فهناك معدل طبيعي للبطالة بسبب وجود نوع من البطالة الاحتكاكية أو الهيكلية.

معدل البطالة: هو أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي من أجل رسم السياسات الاقتصادية في الدولة. ويتطلب ذلك وجود قاعدة بيانات ومعلومات إحصائية تفصيلية عن طالبي العمل من حيث المؤهل العلمي، والأعمار، والتأهيل الفني، والجنس، ومكان الإقامة.

وحسب تعريف **(منظمة العمل الدولية) ILO**، للعاطل عن العمل، فإنه يمكن تصنيف الفئات العمالية التي لا يمكن عدّها عمالة باطلة عن العمل، وفق الآتي:

١ – عمال محبطون: الذين يبحثون عن عمل يتناسب مع رغباتهم، ويمكنهم ممارسة أعمال متوفرة ولا يعملون بها لعدم تناسبها مع رغباتهم.

٢ – العمال الذين يعملون أعمال وقتها قصير، ويرغبون بأعمال كاملة الدوام.

٣ – العمال الموسميون: وهؤلاء يعملون في الزراعة وبعض الأعمال الصناعية ذات المدد المحددة وهي ترتبط بالمواسم الزراعية كعصر الزيتون، وعصر العنب وغيرها.

٤ – عمال الأنشطة الهامشية: مثل ماسحي الأحذية والعتالين وخدم المنازل وغير ذلك.

ومعالجة مشكلة البطالة تكون في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، وربط خطط التنمية ببرامج التربية والتعليم والتأهيل، وإحداث فرص عمل وخفض تكاليف الإنتاج والأخذ بنظام المشاركة بين قطاعات الاقتصاد الوطني كافة.

وظاهرة التضخم

تُعد النقود ظاهرة اجتماعية، بوصفها جزء من النشاط الاقتصادي. وقد ظهرت هذه الظاهرة إثر سلسلة تاريخية من النشاط الاقتصادي الذي اعتمد في مراحل تاريخية معينة نظام المقايضة (أي مبادلة السلع بعضها ببعض بدون استخدام النقود)، ثم تم اعتماد سلعة رئيسة بمثابة نقود كمقياس للقيم تُستخدم في المبادلات التجارية وعُرفت باسم (النقود السلعية)، ولا سيما في ظل النظام الإقطاعي.

لكن المشكلة التي واجهت هذا النوع من المبادلات التجارية، هو تعرض السلعة المعتمدة في نظام القيم السلعية للتلف، إلى أن تم اكتشاف المعادن، فتم اعتماد الحديد ثم البرونز، وبعده الفضة إلى أن تم اعتماد الذهب أساساً في تقدير قيم السلع والخدمات، وهكذا ظهرت النقود المعدنية.

ونتيجة السمعة الطيبة التي حصل عليها بعض صاغة الذهب تم إيداع السبائك الذهبية لديهم من بعض التجار مقابل تحريرهم (إيصالات مدون عليها وزن الذهب وقيمة الودائع) وأصبح الصاغة الموثوق بهم يقبلون التعامل بهذه الإيصالات بواسطة (التظهير) بدل من حمل الذهب من قبل التجار. وهذا ما مهد لظهور (النقود الورقية) التي سميت (بالبنكوت) عندما تبنت البنوك إصدارها.

ومع تدخل الدولة في تنظيم إصدار النقود الورقية تولت البنوك المركزية هذه الوظيفة مقابل إمكانية صرف العملة الورقية بما يعادل قيمتها ذهباً (أي أوراق نقدية بغطاء ذهبي)، ثم صارت العملات الورقية ملزمة في المعاملات المالية والنقدية والاقتصادية دون غطاء من الذهب. وتم فتح اعتمادات مصرفية للزبائن باسم (النقود المصرفية) كودائع تحت الطلب في الحسابات الجارية بواسطة تحرير (شيكات)، وصولاً إلى المعاملات النقدية والمالية الالكترونية.

المطلب الأول: نظرية النقود

تُعد النقود إحدى أدوات السياسة الاقتصادية، من أجل الوصول إلى مرحلة عليا من التشغيل، والتخلص من مشكلة البطالة، وتثبيت الأسعار وغير ذلك.

النقود: هي وسيط في المبادلات، تتمتع بالقبول العام والثقة والقانونية في الدولة والمجتمع.

وللنقود وظائف تقليدية عدة منها:

١ – النقود وسيط للتبادل: وهي أقدم وظيفة لمبادلة السلع والخدمات وفق مرحلتين (سلع أو خدمات مقابل نقود) و (نقود مقابل سلع أو خدمات)

٢ – النقود مقياس للقيم السلعية والخدمات بواسطة وحدات نقدية (ليرة – دولار – يورو..)، ويتم التعبير عنها بمفهوم السعر أي عدد الوحدات النقدية التي تعادل قيمة السلعة أو الخدمة (سعر)

٣ – النقود للادخار: أي الاحتفاظ بجزء من النقود المتحصلة من الدخل، لوقت الحاجة، لأن النقود تحتفظ بقيمتها وقوتها الشرائية وعدم تعرضها للتلف عند التخزين كمدخرات.

٤ – النقود كأداة للمدفوعات الآجلة: أي تسديد الالتزامات المالية كالديون والفوائد والقروض، والتزامات العقود.

خصائص النقود:

١ – لها صفة قانونية

٢ – تتمتع بالثقة العامة

٣ – صغر الحجم وسهولة الحمل

٤ – تجانس وحدات النقد (وحدة الأجزاء)

٥ – عدم التلف نتيجة الاستخدام والتداول

٦ – الاستقرار النسبي في قيمة النقد

٧ – عدم تعرضها للتزوير

٨ – وجود تغطية قابلة للتحويل من النقد الأجنبي (عملات معترف بها عالمياً)

٩ – وجود تغطية من الذهب يمنح النقد قيمة حقيقية ومستقرة نسبياً

١٠ – إصدار سندات عامة تحمل قيمة مالية (سندات الخزينة العامة)، وكذلك إصدار أوراق مالية من قبل البنوك التجارية، ومنح السلف المالية والقروض من قبل البنوك كافة.

أنواع البنوك:

أولاً – البنك المركزي: (بنك إصدار النقود)

وهو المسؤول عن إصدار النقود وتسعيرها وسلامتها القانونية والإدارية، وهو المشرف على تنفيذ السياسة النقدية، وعلى السياسة الائتمانية في الدولة. وعلى ما يترتب عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية، **ومن وظائف البنك المركزي:**

١ – إصدار النقود القانونية، و إصدار السندات التجارية، وسندات الخزينة العامة (سندات الدين العام) والاحتفاظ باحتياطي من العملات الأجنبية والذهب.

٢ – هو أداة الحكومة في تنفيذ السياسة النقدية (الاحتفاظ بحسابات الحكومة – إصدار القروض – تمويل عجز الموازنة /أي تقديم قروض للحكومة/ – حفظ الاحتياطي النقدي ...)

٣ – يقوم بوظيفة بنك للبنوك: حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع قسم من أموالها السائلة فيه، ويسوي التزامات البنوك التجارية بواسطة عمليات التقاص.

٤ – الرقابة على الائتمان: أي تحكم البنك المركزي بكمية النقود المتداولة بما يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي في الدولة منعاً للتضخم أو للانكماش، ومن أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي بهذا الخصوص:

آ – تغيير معدل سعر الخصم بما يمكن البنوك التجارية من تحديد سعر الفائدة على القروض حسب معدل الخصم بهدف التحكم في عرض النقود والطلب عليها بحيث لا تحدث حالة تضخم أو انكماش.

ب – عمليات السوق المفتوحة: أي تدخل البنك المركزي في عمليات بيع وشراء الأوراق المالية، بهدف التأثير على كمية النقود في التداول.

ت – تغيير النسب القانونية للاحتياطي النقدي التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي بما يمكنه من التحكم بحركة العرض والطلب على النقود بواسطة القروض منعاً لحصول تضخم نقدي أو انكماش.

ثانياً – البنوك التجارية: وهي البنوك التي تقبل ودائع الأفراد، وتلتزم بالدفع عند الطلب، وتتميز عن باقي المصارف فيما يُسمى (بعمليات خلق النقود) من خلال الوظائف الآتية:

١ – قبول الودائع في حسابات أسماء أصحابها مع قابليتها للسحب ضمن الحساب الجاري.

٢ – منح القروض والحصول على فوائد نقدية.

٣ – خصم الأوراق التجارية (كمبياليات وسندات)، أي منح استحقاق لمستفيد قبل حين موعده مقابل خصم فائدة معينة.

٤ – بيع وشراء أوراق مالية وحفظها لأصحابها

٥ – تمويل خدمات التجارة الخارجية.

٦ – القيام بخدمات مالية (التحويلات بين المتعاملين)

٧ – الإشراف على عمليات الاستثمار لحساب المتعاملين.

ثالثاً – البنوك المتخصصة:

وهي بنوك كل واحد منها متخصص بنشاط مصرفي معين، مثل المصرف الصناعي، والمصرف الزراعي، والمصرف العقاري، ومصرف التسليف الشعبي، وغيرها من المؤسسات المصرفية.

المطلب الثاني: السياسة المالية والتضخم النقدي

تُعنى السياسة المالية بمختلف عناصر المالية العامة للدولة (إيرادات – نفقات – موازنة عامة) بغية تحقيق أهداف تنموية في المجال الاجتماعي، كتخفيف التفاوت بين الدخول، وتنمية النشاطات الاقتصادية المحلية للمجتمع. وكذلك تحقيق أهداف في المجال الاقتصادي، كمعالجة الظاهرة التضخمية، وتوجيه عناصر الإنتاج نحو الفروع الإنتاجية التي ترغب الدولة في تطويرها، في الزراعة أو الصناعة أو التجارة بواسطة السياسات الضريبية، وحماية الإنتاج الوطني ودعم

ميزان المدفوعات بواسطة الضرائب الجمركية، وتشجيع نمو المشروعات الاقتصادية وتحقيق مستوى جيد من التشغيل.

فالسياسة المالية: هي مجموعة الإجراءات والنظم والقواعد التي تتبعها الدولة من أجل التحكم في كمية النقود، والائتمان المصرفي بغرض خدمة الأهداف الاقتصادية.

أولاً – التضخم النقدي:

هو زيادة في كمية النقود في التداول التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود.

لكن ليس ضرورياً أن كل ارتفاع في الأسعار يُعد مؤشراً على نشوء ظاهرة التضخم، لأن ارتفاع أسعار بعض السلع قد يعود إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج. كما أن ظاهرة التضخم تتعرض لها الدول ونظمها الاقتصادية كافة، **وللتضخم أنواع** تظهر حسب أسباب ظهورها وهي:

١ – **تضخم ناشئ عن الطلب الزائد:** أي الزيادة على الطلب الكلي على النقود بسبب الميل المفاجئ للاستهلاك، وزيادة الإنفاق العام للدولة عن الإيرادات العامة والتمويل بالتضخم (أي قيام الحكومة بسداد قسم من عجز الموازنة بواسطة إصدار نقدي جديد والتوسع في الائتمان المصرفي.

٢ –التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف: ويرجع سببه إلى الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار الذي يؤثر على ارتفاع في تكاليف الإنتاج نظراً لارتفاع أسعار المواد الأولية والسلع الوسيطة والمواد الغذائية وأجور العمال بما لا يتناسب مع الزيادة في الإنتاج.

ثانياً – علاج التضخم:

١ – يكون العلاج بشكله الأولي بإتباع (سياسية مالية انكماشية) بضبط إصدار النقود، وضبط القوة الشرائية بواسطة الاستهلاك وتمويل نفقات الحكومة من الضرائب بدلاً من التمويل بواسطة عجز الموازنة.

٢ – رفع إنتاجية وسائل الإنتاج وجعل نسبة الأجور بمستوى الإنتاج.

٣ – امتصاص القوة الشرائية بواسطة أدوات السياسة الضريبية (ضرائب مباشرة على الدخل تصاعدياً)، واستخدام سياسة استهلاكية بما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي.

نظرية التجارة تأخذ بعين الاعتبار السياسات التي تطبقها الدول التي يكون جزءاً منها متوقف على حرية السوق ومدى تدخل الدولة وآليات هذا التدخل، وكذلك يأخذ بعين الاعتبار حماية المنتجات الوطنية وحماية الأسواق الداخلية من الإغراق في المعاملات التجارية الدولية. وتقوم نظرية التجارة على أدوات تجارية من أجل التحكم بميزان المدفوعات في حساب العمليات الجارية.

المطلب الأول: أدوات السياسة التجارية

١ – **الضرائب والرسوم الجمركية:** وهي ضرائب غير مباشرة على السلع عند عبور الحدود الوطنية للدولة، وغالباً ما تُستخدم الضرائب كوسيلة في الحماية التجارية تجاه السلع المستوردة وتُسمى (بالتعريفة الجمركية) ويمكن التمييز بين الضريبة القيمية التي تُحسب على أساس نسبة مئوية من قيمة السلعة، وضريبة نوعية تُحسب على أساس وزن السلعة. كما يمكن التمييز بين الضرائب على أساس الغرض من الضريبة. فإذا كان الغرض الحصول على إيرادات مالية تُفرض ضرائب على سلع يتمتع الطلب بمرونة سعرية منخفضة، وإذا كان الغرض حماية المنتجات الوطنية من منافسة المنتجات الأجنبية لها تفرض الضريبة على السلع المنافسة.

٢ – **الدعم الحكومي:** وهي أشكال متعددة من الدعم التي تقدمها الحكومة بهدف رفع جودة المنتجات الوطنية لتمكينها من المنافسة في الأسواق التجارية الخارجية سواء دعم خفض تكاليف الإنتاج أو تقديم تسهيلات حكومية كخفض الضرائب، أو تقديم قروض بفوائد مخفضة وغير ذلك.

٣ – **سياسة الإغراق:** سواء ببيع المنتجات الوطنية في أسواق تجارية خارجية بكميات كبيرة وبأسعار منافسة، أو دعم المنتجات الوطنية في السوق التجارية المحلية كي تنافس المنتجات الأجنبية ومنع حصول حالة إغراق الأسواق الوطنية بالمنتجات الأجنبية. وقد تصل حالة مكافحة الإغراق لدرجة بيع السلع الوطنية في السوق الوطنية بسعر الكلفة أو حتى بخسارة كي تتم حماية الأسواق الوطنية من الإغراق.

٤ – **تخفيض سعر الصرف:** تقوم الحكومة بخفض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، كوسيلة لجعل المنتجات الوطنية أرخص بالنسبة للمقيمين الأجانب على أراض الدولة الوطنية بهدف تشجيع الصادرات للمنتجات الوطنية من قبل الأجانب المقيمين في الدولة الوطنية.

٥ – **نظام الحصص:** وقد تستخدم الحكومة التعريفة الجمركية للحصص من خلال تحديدها لكمية وقيمة السلع المعفاة من الرسوم الجمركية بهدف تقليل الطلب على النقد الأجنبي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات أو حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية. لكن نظام

الحصص يثير مشكلات معينة منها انتشار الفساد والرشوة في العلاقة بين موظفي الدولة الوطنية والأجانب عند تحديد الحصص، وكذلك تكريس الاحتكار والانعزال عن حركة الأسواق الخارجية أو ارتفاع أسعار السلع في السوق الوطنية مما يقع عبء ذلك على المستهلكين.

٦ – **نظام ترخيص الاستيراد:** وهذا مكمل لنظام الحصص، إذ لا يسمح نظام الترخيص باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة في الدولة. واستخدام هذا النظام تلجأ إليه الحكومة عندما تتحكم أزمة في ميزان المدفوعات بصورة عجز وضعف في مخزون العملة الصعبة (دولار – يورو)، لكن من مشكلات هذا النظام نشوء الفساد في تجارة رخص الاستيراد ذاتها بدلاً من الاستيراد الفعلي للسلع وتحميل الارتفاع في أسعار السلع المستوردة للمستهلكين.

٧ – **التجارة الحكومية:** أي قيام الحكومة بمهمة القيام بعمليات الاستيراد والتصدير بواسطة هيئاتها جزئياً لبعض السلع أو كلياً للسلع المستوردة كافة إذا اقتضت الظروف الاقتصادية ذلك.

٨ – **اتفاقات التجارة والدفع:** وهو أسلوب على شكل معاهدات تتفق فيه دولتين أو أكثر حول نوع السلع المستورة والمصدرة فيما بينها وطريقة سداد الديون ودفع المستحقات.

المطلب الثاني: ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات: هو سجل محاسبي منتظم تُقيد فيه المعاملات الاقتصادية كافة، التي تتم بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة غالباً عام ميلادي، ويُعد سجلاً للتوثيق الزمني لعام مضى بكامله للمبيعات والمشتريات من سلع وخدمات والعمليات التي تتم من جانب واحد كالهبات والتعويضات التي تقدمها دولة أجنبية أو منظمة دولية أو إقليمية لدولة ما.

والمقصود من القيد للمعاملات بالميزان هو (دائنية ومديونية) دولية مقومة بالنقود ومستحقة الدفع في تاريخ محدد، وكذلك يشمل المقصود القيد للمعاملات بالميزان أيضاً، نوعية المبادلات التي أنشأت الحقوق الاقتصادية والديون من (استيراد وتصدير، واستثمارات، وسياحة، ونقل، وتأمين، وغير ذلك...)

أولاً – طريقة القيد في ميزان المدفوعات

باعتبار ميزان المدفوعات سجلاً محاسبياً فإنه يعتمد مبدأ القيد المزدوج لكل مفرد من مفرداته.

ولتطبيق مبدأ القيد المزدوج، يُقسم ميزان المدفوعات إلى جانبين عموديين:

الأول: جانب الدائن Credit وتُسجل فيه قيمة الأصل باعتباره تصديراً من الدولة إلى الخارج، فهو جانب تقيد فيه التحويلات الحقيقية للسلعة أو الخدمة أو الأصل من البائع إلى المشتري ويترتب عليها حصول الدولة على متحصلات أو إيرادات نتيجة دائنيتها إلى العالم الخارجي.

الثاني: جانب المدين Debit وتُسجل فيه ذات القيود السابق قيدها في جانب الدائن، ولكن كقيد نقدي مساو لها تماماً في القيمة. وبالتالي فإن إجمالي المديونية يجب أن يتساوى مع إجمالي الدائنية للدولة حسابياً نتيجة لقيد أحد طرفي العملية استيراداً وتصديرا في جانبي المدين والدائن.

ثانياً – حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات:

يُعد حساب العمليات الجارية أهم حساب في ميزان المدفوعات لسببين:

الأول: لأنه الأكبر في قيمته.

الثاني: لأنه يُسجل مبادلات الدولة من السلع والخدمات التي هي جوهر العلاقات التجارية الاقتصادية.

وينقسم الحساب الجاري إلى حسابين، هما (الحساب التجاري) و (حساب التحويلات):

الأول: الحساب التجاري ويشمل

١ – حساب التجارة المنظورة: أي السلع المادية التي يتم مشاهدتها أثناء الدخول والخروج من الدولة تحت اسم (بند السلع) ولا يتضمن هذا الحساب السلع العابرة (ترانزيت) أراضي الدولة إلى دول أخرى.

٢ – حساب التجارة غير المنظورة: أي الخدمات الاقتصادية منها: النقل، والتأمين، والسياحة، ودخول الاستثمارات (أي الأرباح والفوائد الناجمة عن الاستثمارات داخل الدولة المملوكة لغير المقيمين)، والخدمات الحكومية (مثل نفقات البعثات الدبلوماسية الأجنبية والمنظمات الدولية الموجودة على أراض الدولة)، والخدمات الأخرى (كحقوق التأليف والطباعة والنشر، وحقوق إيجار الأفلام السينمائية، وحقوق الملكية الصناعية والتجارية).

الثاني: حساب التحويلات ويشمل حساب الهبات والتعويضات والمعونات السلعية والنقدية.

ثالثاً – التوازن والخلل في ميزان المدفوعات:

فإذا كان التوازن الحسابي يخفي أوضاع اقتصادية غير ملائمة، كالبطالة وانخفاض مستوى الإنتاج والدخل القومي، والتضخم، وتدني مستوى التنمية، فإن ميزان المدفوعات يعني وجود اختلال التوازن فيه. وكذلك الحال إذا كان التوازن سلبي يعتمد على الإعانات والهبات من الخارج، أو استيراد رؤوس أموال أجنبية طويلة الأجل مع عجز طاقة الاقتصاد القومي على الوفاء بأعباء الاستثمارات الأجنبية في الحال والمستقبل خاصة مع زيادة الشروط المجحفة للاقتراض من الخارج.

وللحكم على التوازن والخلل في ميزان المدفوعات يتوجب إتباع القاعدة التي تقوم على التمييز بين نوعين من العمليات:

النوع الأول: عمليات مستقلة أو تلقائية بغض النظر عن الواقع العام لميزان المدفوعات، أي حرية انسياب تصدير السلع والخدمات واستيرادها.

النوع الثاني: عمليات الموازنة أو العمليات التعويضية، أي قيام الحكومة بإجراء تعديلات على قيمة العملات الأجنبية والذهب والأوراق والحقوق التجارية المسحوبة.

وللحكم على ميزان المدفوعات بالتوازن أو الخلل يكون على العمليات التلقائية الموجودة في عمليات الحساب الجارية ورأس المال طويل الأجل.

وأسباب الخلل في ميزان المدفوعات: يصعب حصر الأسباب لكن يمكن أخذ بعض المؤشرات المرتبطة:

آ – بعوامل طبيعية لا يمكن توقعها كالكوارث الطبيعية التي تؤثر على نقص التصدير وكذلك ضعف التطور التكنولوجي، والمواد المصنعة البديلة عن المواد الطبيعية، فضلاً عن تغيير أذواق المستهلكين وارتفاع أسعار الواردات مقابل انخفاض أسعار الصادرات، وتفشي الأمراض والحروب.

ب – بعوامل يمكن توقعها ناجمة عن السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي يمكن تلافيها بواسطة تعديل هذه السياسات ومعالجة آثار التضخم النقدي وانكماش حركة السوق، وتعديل سعر الصرف، وسياسات الأجور والرواتب وغير ذلك.

انتهى المقرر